منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2023

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2023

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الأول من عام 2023.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	11
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	12
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	16
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
- أسعار الغازولين الممتاز	18
- أسعار زيت الغاز	20
- أسعار زيت الوقود	21
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2023	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
الإمدادات النفطية العالمية	21
- إمدادات دول أوبك	23
- إمدادات دول خارج أوبك	23
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	27
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الطلب العالمي على النفط	32
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	34
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	38
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
- المخزون التجاري العالمي	41
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	41
- المخزون الاستراتيجي	42
- إجمالي المخزون العالمي	42
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	44
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	44
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	44
- نشاط المضاربات	45

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	45
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	50
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	51
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**54**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**62**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**66**
1. قرار دول تحالف أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط الخام	66
2. دخول الحظر الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ ووضع سقف سعري لهذه الواردات	68
3. محاولة إحياء قانون "NOPEC"	70
4. مشروع "Willow" للتنقيب على النفط في ولاية ألاسكا الأمريكية	71
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	**72**
1. أسبوع أبوظبي للاستدامة 2023	72
2. إطلاق مبادرة "تحفيز الشراكة بين المنظمات غير الهادفة للربح والقطاعين الحكومي والخاص لزيادة تمويلات العمل المناخي"	73
3. تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "IPCC" – تغير المناخ 2023: التقرير التجميعي	73
4. إطلاق برنامج مندوبي الشباب الدولي للمناخ ضمن فعالية الطريق إلى Cop28	74
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**75**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	75
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	76
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء	77
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**78**
1. أسعار النفط الخام	78
2. الإمدادات النفطية العالمية	79
3. الطلب العالمي على النفط	80

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل (1)	مسار التضخم المتوقع وتوقعات النمو الاقتصادي، (2022-2024)	9
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	11
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	14
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	15
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	16
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	20
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	24
الشكل (9)	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	27
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	28
الشكل (11)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	29
الشكل (12)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الشكل (13)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الشكل (14)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	33
الشكل (15)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، (2018-2022)	41
الشكل (16)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	53
الشكل (18)	السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية/ ومعدلات التوسع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وفقاً لسيناريوهات شركة BP، (2022-2035)	55
الشكل (19)	إمدادات الطاقة الحيوية وفقاً للنوع في السيناريو المتسارع/ الطلب على الطاقة الحيوية وفقاً للقطاع في السيناريو المتسارع، (2019-2050)	57
الشكل (20)	السعة المضافة سنوياً في قطاع توليد الطاقة، (2002-2022)	59
الشكل (21)	إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في إطار سيناريو 1.5 درجة مئوية، (2020-2050)	60
الشكل (22)	إجمالي توليد الكهرباء في عام 2020 والمطلوب لتحقيق سيناريو 1.5 درجة مئوية في عام 2050	61

	"تابع" قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل (23)	ميزان الطلب والإمدادات العالمية من الهيدروجين وفقاً للمشروعات المعلن عنها حتى يناير 2023	62
الشكل (24)	الطاقة الإنتاجية من الهيدروجين وفقاً للمناطق الجغرافية، (2025 - 2030)	64
الشكل (25)	الطلب على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية	65
الشكل (26)	واردات شمال غرب أوروبا من الديزل وفقاً للمصدر، (فبراير 2021 – فبراير 2023)	69
الشكل (27)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	76
الشكل (28)	مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوابك	77

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	10
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	13
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	19
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	33
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	53
الجدول (13)	إنتاج دول تحالف أوبك+ الشهري المستهدف خلال الفترة (مايو 2023 – ديسمبر 2023)	67
الجدول (14)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	75

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

تواصل التباطؤ في نمو أداء معظم الاقتصادات الرئيسية الكبرى خلال الربع الأول 2023، وعلى الرغم من ذلك يبدو أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتعافى تدريجياً من تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية. وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بلغ معدله 1.1% مقارنة بمعدل النمو المحقق خلال الربع الرابع من عام 2022 والبالغ 2.6%، حيث كان لتراجع استثمارات الشركات بسبب ارتفاع تكلفة القروض، في ظل استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سياسته النقدية التشديدية برفع أسعار الفائدة وتشديد شروط الائتمان في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية، دوراً في الحد من الأثر الإيجابي لارتفاع الانفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي مع استمرار قوة سوق العمل. وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً طفيفاً بلغ 0.1% فقط خلال الربع الأول من عام 2023، بعدما ظل ثابتاً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2022، مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض أسعار الطاقة وارتفاع الصادرات، يأتي ذلك وسط تباينات حادة في الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، حيث حققت البرتغال أكبر معدل نمو بلغ 1.6%، تليها كل من اسبانيا وإيطاليا بمعدل 0.5%، وسجلت فرنسا نمو طفيفاً بلغ معدله 0.4%، في حين كانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة في منطقة اليورو التي شهدت انكماشاً في أدائها الاقتصادي بلغ حوالي 0.1%. وبشكل عام، استمر التضخم المرتفع والسياسة النقدية التشديدية للبنك المركزي الأوروبي في التأثير على الانفاق الاستهلاكي للأسر ونشاط الأعمال في كافة دول المنطقة. أما فيما يخص أداء الاقتصاد في الصين، فقد حقق نمواً أكبر من المتوقع بلغ معدله 4.5% خلال الربع الأول من عام 2023، بدعم من انتعاش الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عقب رفع القيود الصارمة المرتبطة بسياسة منع انتشار فيروس كورونا "Zero – Covid" في نهاية عام 2022، مما كان له دوراً رئيسياً في تسارع قطاعات الإنتاج والاستهلاك والخدمات والبنية التحتية.

هذا ومن الملاحظ أن الاضطرابات في سلاسل الإمداد آخذة في التراجع، بينما تواصل الاختلالات في أسواق الطاقة والغذاء العالمية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية انحسارها، ومن المتوقع أن ينجح التشديد الكبير والمتزامن للسياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية في تراجع معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة، ***كما يوضح الشكل (1)***.

الشكل (1)
مسار التضخم المتوقع وتوقعات النمو الاقتصادي (2022 – 2024)،
(%، على أساس سنوي مقارن)

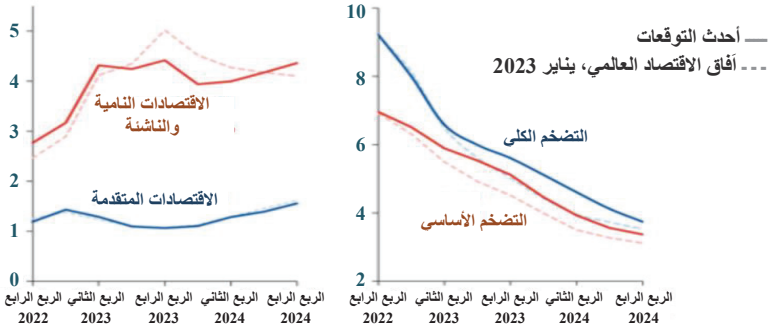

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق بشأن آفاق الاقتصاد العالمي هو أن التشديد الحاد للسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية بدأ يؤدي إلى ظهور آثار جانبية خطيرة في القطاع المالي، فقد أفضت السرعة في تشديد السياسة النقدية خلال عام 2022 إلى تكبد خسائر فادحة في الأصول طويلة الأجل ذات الدخل الثابت، وأدت إلى زيادة تكاليف التمويل.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي – أبريل 2023 إلى أنه يمكن أن يترتب على التشديد الحاد للأوضاع المالية العالمية تأثيراً كبيراً للغاية على الائتمان والموارد العامة ولا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة، وسوف يعجل ذلك بخروج تدفقات رأسمالية كبيرة، وحدوث ارتفاع مفاجئ في علاوات المخاطر، وارتفاع سعر الدولار في ظل الاندفاع نحو الأمان، وهبوط النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير مع تراجع الثقة وانخفاض إنفاق الأسر واستثماراتها. كما أكد صندوق النقد الدولي على أنه في ظل احتواء عدم الاستقرار المالي، ينبغي أن تركز السياسة النقدية على خفض التضخم، ومع التأهب للتكيف بسرعة مع التطورات المالية. وبارقة الأمل الوحيدة هي أن الاضطراب المصرفي سيساعد على إبطاء النشاط الكلي مع تقليص البنوك لعمليات الإقراض، مما قد يخفف جزئيا الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة

الروسية الأوكرانية، قامت دول المجموعة بتعديل مستوى إنتاجها الشهري خلال الربع الأول 2023 بالخفض بمقدار 2 مليون ب/ي من مستوى الإنتاج المستهدف في أغسطس 2022، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشياً مع النهج الناجح لمجموعة أوبك+ المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بمعدل 3.4%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.8% في عام 2023، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.9%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2022- 2023)، (%)

	التوقعات الأولية أبريل 2023		التوقعات الأولية يناير 2023		التغير في التوقعات الأولية	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
العالم	**3.4**	**2.8**	**3.4**	**2.9**	–	**(0.1)**
الاقتصادات المتقدمة	2.7	1.3	2.7	1.2	–	0.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.6	2.0	1.4	0.1	0.2
منطقة اليورو	3.5	0.8	3.5	0.7	–	0.1
المملكة المتحدة	4.0	(0.3)	4.1	(0.6)	(0.1)	0.3
اليابان	1.1	1.3	1.4	1.8	(0.3)	(0.5)
الصين	3.0	5.2	3.0	5.2	–	–
الهند	6.8	5.9	6.8	6.1	–	(0.2)
البرازيل	2.9	0.9	3.1	1.2	(0.2)	(0.3)
روسيا	(2.1)	0.7	(2.2)	0.3	0.1	0.4

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023 وآفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023.

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2022 – 2023)
(%)

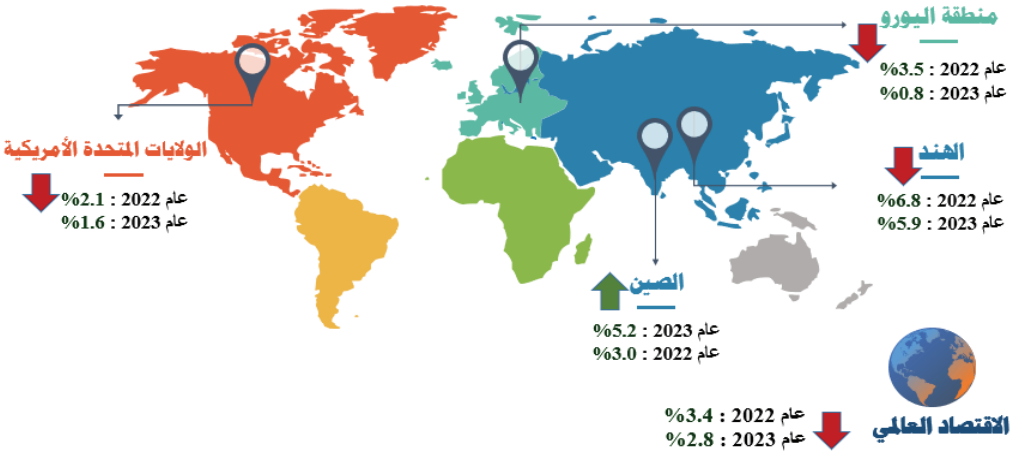

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2023 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بمعدل 2.7%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع الرابع من العام السابق. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.3% في عام 2023، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق، يعكس الارتفاع الطفيف في التوقعات إلى حد كبير آثار تشديد السياسات النقدية اللازم لخفض التضخم وتداعيات الاضطرابات في الأوضاع المالية والمصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. في حين يتوقع انكماش اقتصاد المملكة المتحدة في عام 2023، وإن كان بمعدل أقل من التوقعات السابقة بلغ 0.3%، وهو ما يعكس عدم الاستقرار المالي وزيادة معدل التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث استقرت تقديرات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2022 عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغ 3%، وهي المرة الأولى منذ أكثر من 40 عام التي يقل فيها معدل نمو الاقتصاد الصيني عن المتوسط العالمي.

كما استقرت توقعات عام 2023 عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغ 5.2%، بدعم من انتعاش النشاط الاقتصادي عقب تخفيف قيود جائحة كورونا. وتم خفض التوقعات بالنسبة لنمو الاقتصاد البرازيلي في ظل المخاوف بشأن ارتفاع الدين العام والتضخم. كما تم خفض التوقعات بالنسبة للهند خلال عام 2023 إلى 5.9% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.1%، على خلفية التباطؤ في الانفاق الاستهلاكي. يذكر أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتجه كل من الصين والهند للاستحواذ على حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023، وهو ما يؤكد الدور المتزايد لآسيا في الاقتصاد العالمي. أما فيما يخص الاقتصاد الروسي فقد شهد انكماشاً بمعدل 2.1% في عام 2022 وهو مستوى أقل من التقديرات السابقة البالغة 2.2%، في حين يتوقع أن يشهد نمواً طفيفاً معدله 0.7% في عام 2023 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التدابير المالية القوية، ومرونة صادرات الطاقة الروسية رغم العقوبات المفروضة عليها، في ظل إعادة توجيه حركة التجارة الروسية.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2023 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2023، وهو ثالث انخفاض فصلي لها على التوالي، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية وسط انخفاض طلب المصافي خلال شهري يناير وفبراير، وتزايد عمليات بيع العقود من قبل المستثمرين وسط تقلبات ملحوظة في أسواق العقود الآجلة خلال النصف الأول من شهر مارس، وضعف عمليات الشراء في السوق الفورية وزيادة توافر الإمدادات من النفط الخام – لا سيما في حوض الأطلسي – تزامناً مع الإضرابات العمالية في مصافي التكرير الفرنسية التي تسببت انخفاض الطلب على النفط الخام. ومن العوامل التي حدت من تراجع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من

عام 2023، تحسن توقعات الطلب على النفط في الصين على خلفية إلغاء قيود فيروس كورونا الصارمة وإصدار وزارة التجارة الصينية دفعة ثانية من حصص استيراد مصافي التكرير للنفط الخام في عام 2023، فضلاً عن ارتفاع هوامش أرباح التكرير في جميع المراكز الرئيسية خلال شهر يناير (لا سيما في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي)، والتوقعات بشأن إنخفاض إمدادات النفط الروسية على المدى القريب، والتوقف المؤقت لبعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي.

وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الأول من عام 2023 بمقدار 7 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 80.7 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بمقدار 16.9 دولار/برميل، أي ما يعادل نحو 17.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2022. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2022 – 2023).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2022 – 2023)
(دولار/ برميل)

الخامات	2022				2023	التغير عن	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2022
سلة أوبك منها :	**97.6**	**112.4**	**101.9**	**87.7**	**80.7**	**(7.0)**	**(16.9)**
خليط الصحراء الجزائري	103.6	117.7	104.3	90.8	82.7	(8.1)	(20.9)
العربي الخفيف السعودي	97.7	113.7	104.4	90.1	82.5	(7.5)	(15.1)
مربان الاماراتي	97.3	110.7	98.8	88.2	81.8	(6.4)	(15.4)
خام التصدير الكويتي	97.8	113.8	103.9	88.4	82.0	(6.4)	(15.8)
السدرة الليبي	100.7	114.2	101.9	87.6	80.0	(7.6)	(20.8)
البصرة العراقي	97.1	110.7	98.1	83.7	77.2	(6.6)	(19.9)
خامات اخرى :							
دبي	95.3	107.9	96.7	84.8	80.4	(4.3)	(14.9)
البحري القطري	97.7	113.0	104.4	92.3	81.3	(10.9)	(16.3)
برنت	101.1	113.7	100.7	88.2	81.2	(7.0)	(19.9)
خام غرب تكساس	94.5	108.7	91.9	82.6	76.1	(6.5)	(18.3)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2023)
(دولار/برميل)

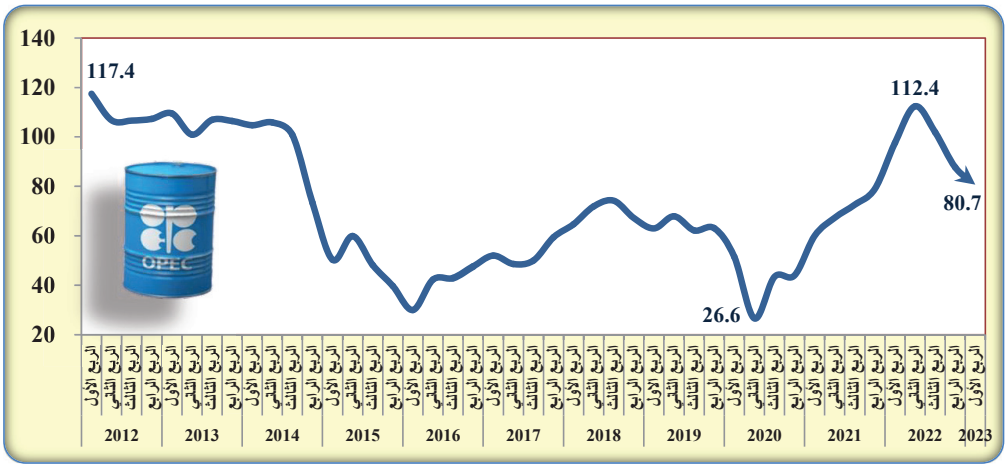

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الأول من عام 2023 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلص الفرق بين متوسط سعر خام برنت API – 38.3° (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي API – 31° (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 0.8 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بحوالي 3.4 دولار/برميل في الربع السابق. في حين انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.6 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.5 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 4.3 دولار/برميل ليصل إلى نحو 80.4 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 7 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 81.2 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 6.5 دولار/برميل ليبلغ نحو 76.1 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2022- 2023)

(دولار/برميل)

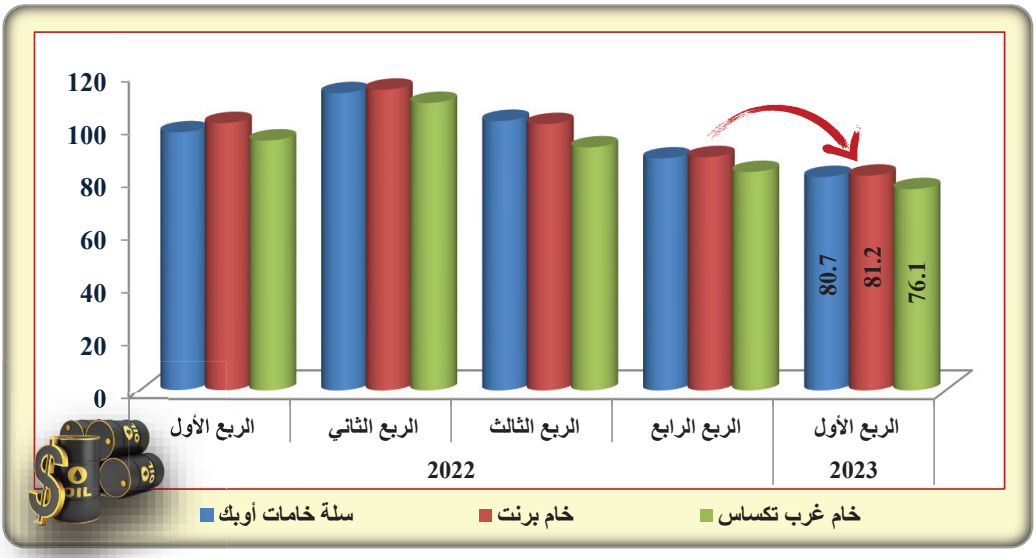

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2023 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 82.5 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 15.5% بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2022، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 7.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 82 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 16.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 7.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 81.8 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 15.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 80 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 20.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 8.9% و 11.9% و 7.8% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 82.7 دولار/برميل و 81.3 دولار/برميل و 77.2 دولار/برميل على التوالي، منخفضة بنسبة 20.2% و 16.7% و 20.5% تباعاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

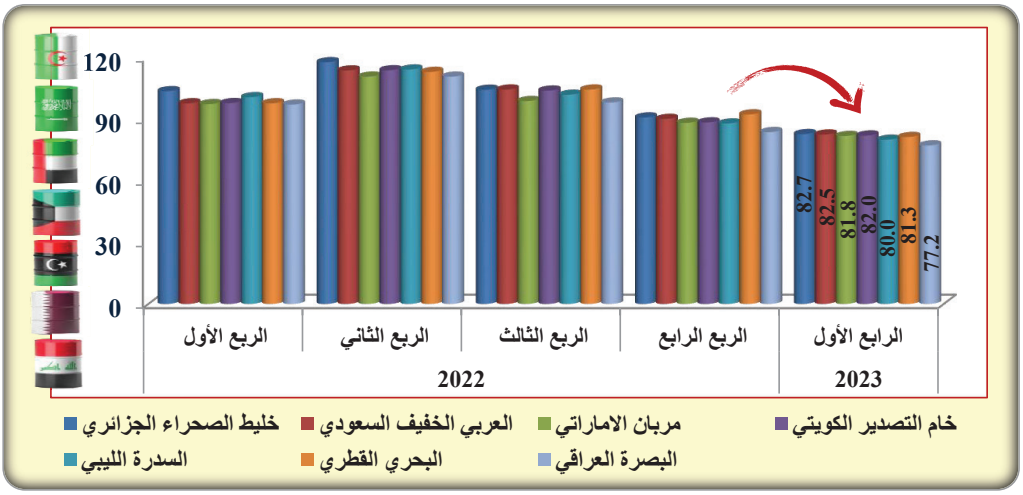

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الأول من عام 2023. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية هي الثالثة لها على التوالي بلغت نسبتها 7.2%. كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 7.9% خلال نفس الفترة.

يذكر في هذا السياق، ارتفاع أسعار النفط الآجلة خلال شهر يناير 2023 بدعم من تنامي التوقعات بشأن تعافي الطلب على النفط في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – عقب إلغاء القيود الصارمة المرتبطة بسياسة Zero Covid وهو ما أسهم في ازدهار آفاق الاقتصاد الصيني، وانخفاض مؤشر الدولار الأمريكي وسط آمال بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سوف يبطئ من سياسة رفع أسعار الفائدة، والمخاوف بشأن نقص إمدادات النفط – لا سيما في أوروبا – في ظل الحظر المقرر فرضه على واردات المنتجات البترولية الروسية المنقولة بحراً في الخامس من فبراير 2023.

يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الآجلة خلال شهر فبراير متأثرة بتزايد عمليات بيع العقود الآجلة وسط مخاوف حيال الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة من البنوك المركزية الرئيسية وهو ما ساهم في ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي، والإعلان عن بيع 26 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية وزيادة مخزونات النفط الخام التجارية إلى أعلى مستوى لها منذ يونيو 2021 تزامناً مع تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مؤشرات تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وتراجع واردات الصين رغم رفع قيود فيروس كورونا

وواصلت أسعار النفط الآجلة انخفاضها خلال مارس 2022 – لا سيما خلال النصف الأول – مدفوعة بتزايد عمليات بيع العقود الآجلة وسط تنامي المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية وإمكانية حدوث أزمة مالية عالمية في ظل الاضطرابات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتباطؤ نشاط التصنيع الأمريكي، وإشارة وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن إعادة ملء مخزوناتها الاستراتيجية المتدنية من النفط الخام قد يستغرق عدة أعوام وهو ما أضعف توقعات نمو الطلب.

وقد شهد الربع الأول من عام 2023 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد أتسع متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الأول 2023 – لا سيما في شهري يناير وفبراير – ليصل إلى 6.1 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة مع 5.9 دولار/ برميل في الربع السابق. ويعزى ذلك إلى الضغوط الهبوطية التي تعرض لها خام غرب تكساس بسبب ضعف أساسيات الطلب والإمدادات والمخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية والارتفاع الحاد في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية. وفي المقابل، ساهم استمرار التوترات

الجيوسياسية في شرق أوروبا، والحظر الأوروبي على الصادرات النفطية الروسية، واحتمال تراجع إمدادات النفط الروسية، في الحد من الضغوط الهبوطية على خام برنت. ومن العوامل التي ساهمت في الحد من توسع متوسط الفروقات بين الخامين، مؤشرات وفرة الإمدادات في حوض الأطلسي وسط ضعف طلب المصافي الأوروبية وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية في شهر مارس 2023.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2023 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى انخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة وسوق الخليج الأمريكي، وزيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 3.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 100.6 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 9.5% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في ***سوق روتردام*** بنسبة 2.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 122 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في حين ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق سنغافورة** خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 5.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 98.9 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 12.7% على أساس سنوي. كما شهد متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** ارتفاعاً بنسبة 0.9% بالمقارنة مع الربع السابق، بدعم من تباطؤ إمدادات الغازولين خلال شهر يناير حيث أثر الطقس البارد على العمليات في العديد من مصافي التكرير، واستمرار أعمال صيانة المصافي واستقرار درجات الحرارة الأكثر دفئاً خلال شهر فبراير، وانخفاض مخزونات الغازولين الأمريكية خلال شهر مارس تزامناً مع الزيادة في الطلب المحلي وارتفاع صادراته، ليصل إلى 115.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2023، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2022 –2023)

(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2022	سنغافورة	113.3	117.1	114.3
	روتردام	117.2	123.5	94.5
	البحر المتوسط	111.1	121.0	97.5
	الخليج الامريكي	121.0	112.2	82.8
الربع الثاني	سنغافورة	142.9	159.3	149.9
	روتردام	162.7	161.0	99.5
	البحر المتوسط	148.2	156.5	106.0
	الخليج الامريكي	169.5	143.3	93.0
الربع الثالث	سنغافورة	109.9	137.5	131.5
	روتردام	140.1	145.2	87.4
	البحر المتوسط	117.1	135.9	94.0
	الخليج الامريكي	133.1	120.8	76.2
الربع الرابع	سنغافورة	94.2	125.8	123.3
	روتردام	125.1	139.5	73.7
	البحر المتوسط	103.8	130.2	80.5
	الخليج الامريكي	114.9	112.2	55.4
الربع الأول 2023	سنغافورة	98.9	108.4	102.8
	روتردام	122.0	114.0	68.9
	البحر المتوسط	100.6	112.3	74.0
	الخليج الامريكي	115.9	81.6	57.1
التغير عن الربع الرابع 2022	سنغافورة	4.8	(17.4)	(20.5)
	روتردام	(3.1)	(25.5)	(4.8)
	البحر المتوسط	(3.2)	(17.9)	(6.4)
	الخليج الامريكي	1.1	(30.7)	1.7
التغير عن الربع الأول 2022	سنغافورة	(14.4)	(8.7)	(11.5)
	روتردام	4.8	(9.5)	(25.6)
	البحر المتوسط	(10.5)	(8.7)	(23.5)
	الخليج الامريكي	(5.0)	(30.6)	(25.7)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2022-2023)
(دولار/برميل)

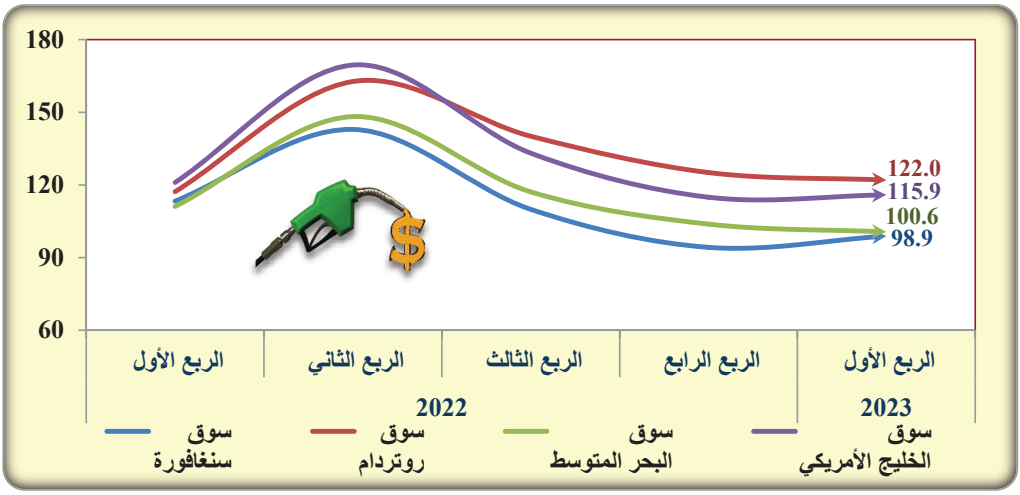

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2023 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق العالمية باستثناء سوق الخليج الأمريكي، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق العالمية بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 114 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 18.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 7.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 112.3 دولار/برميل بنسبة انخفاض 13.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 7.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 108.4 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 13.8% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 7.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو نحو 81.6 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة انخفاض بلغت 27.3% بالمقارنة مع الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 16.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 102.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 10.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 74 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 24.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض متوسط السعر في **سوق *روتردام*** بنسبة 6.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 68.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 27.1% على أساس سنوي. في حين ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 57.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 31.1% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2023

ساد خلال الربع الأول من عام 2023 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) ارتفاعاً بلغ نحو 534 ألف برميل/ يوم خلال الربع الأول من عام 2023، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 101.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية) ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والزيادة في إمدادات كل من دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية (بما في ذلك الصين). فضلاً عن ارتفاع إمدادات روسيا وباقي دول أوراسيا، على الرغم من قرارت مجموعة دول أوبك+ بخفض

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

مســـتوى إنتاجها الشـــهري، والتي كان لها دوراً في الحد من الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي

(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
	الربع الأول 2022	33.7	65.6	99.3
	الربع الثاني	34.0	64.8	98.8
	الربع الثالث	34.8	65.8	100.6
	الربع الرابع	34.5	66.8	101.3
	الربع الأول 2023*	34.3	67.6	101.8
التغير عن	الربع الرابع 2022	(0.226)	0.760	0.534
	الربع الأول 2022	0.516	2.010	2.526

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2022-2023)

(مليون برميل/ يوم)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

انخفضت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 226 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 34.3 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 516 ألف برميل/يوم أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2023، فقد انخفضت إلى 33.6%، وهو مستوى أدنى من الحصة البالغة 34% خلال الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد انخفضت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 276 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.824 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 466 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق والربع المماثل من العام الماضي لتصل إلى 5.44 مليون برميل/يوم.

ويعزى انخفاض امدادات دول أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بشكل رئيسي إلى قرار **مجموعة دول أوبك+** بخفض مستوى إنتاجها الشهري المستهدف بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج في أغسطس 2022. في حين كان للارتفاع النسبي في الإمدادات النفطية من دولة ليبيا وفنزويلا (لا يشملهما اتفاق مجموعة أوبك+) وارتفاع الإمدادات من نيجيريا والكونغو، دوراً في الحد من تراجع إمدادات دول أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 760 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 67.6 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

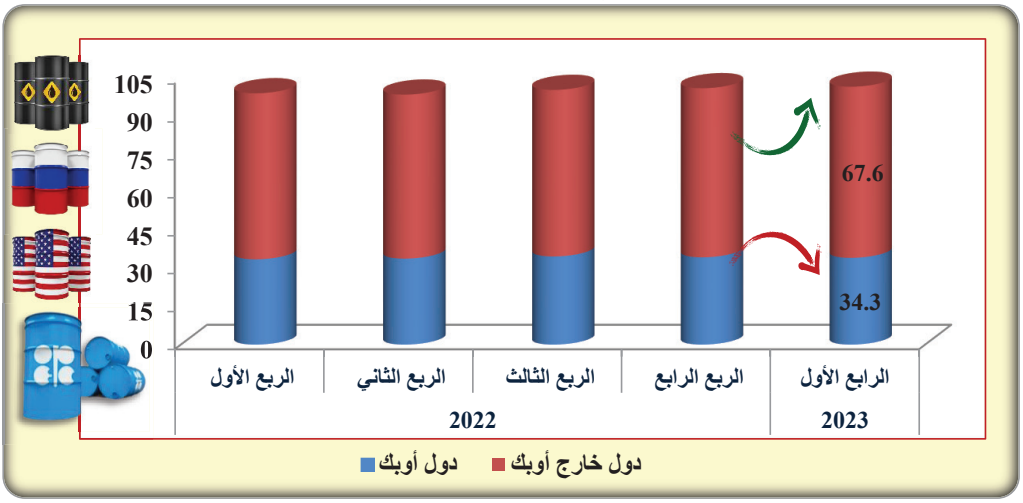

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وارتفاع إنتاج دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية (بما في ذلك الصين). فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الأول من عام 2023، تزامناً مع استمرار تعافي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ نحو 19.76 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. هذا وقد ارتفع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي خلال شهر يناير 2023 إلى نحو 12.5 ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ شهر مارس 2020،

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه ما زال أقل بكثير من المستوى القياسي المسجل في شهر نوفمبر 2019 أي قبل جائحة كورونا والبالغ 13 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وهنا تجدر الإشـــارة إلى تباطؤ وتيرة تعافي إنتاج النفط الأمريكي للربع الثالث على التوالي. وفي هذا السياق، خفضت شركات الطاقة الأمريكية من عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 29 حفارة خلال الربع الأول من عام 2023، مقارنة بزيادة بلغت 17 حفارة خلال الربع السابق، ليصل إجماليها إلى 592 حفارة، وهو مستوى مرتفع بنسبة بلغت 11.1% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. ويأتي هذا التباطؤ استجابة لانخفاض أسعار النفط الخام، وقيود الطاقة التكريرية، وتركيز منتجي النفط الأمريكي على تأمين المعدات والعمالة المحدودة وسط ارتفاع معدل التضخم وما يرتبط به من زيادة ملحوظة في تكاليف التشغيل.

وكان لانقطاعات الإمدادات بسبب اضطرابات الطقس دوراً في الحد من ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2023، فضلاً عن قيام شركة Colonial أكبر مشغل لخطوط أنابيب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء بعض عمليات الصيانة المؤقتة غير المخطط لها.

في حين انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2023، متراجعة عن المستوى القياسي المسجل في شهر نوفمبر 2022 البالغ حوالي 5.8 مليون برميل/يوم، ويأتي ذلك على خلفية الانقطاعات غير المخطط لها (خاصة من النفط الاصطناعي - synthetic crude oil) بسبب التأثيرات المرتبطة بتقلبات الطقس خلال شهر يناير 2023.

وارتفعت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الأول من عام 2022 بدعم من زيادة إنتاج النفط والمتكثفات من حقلي Quesqui وTupilco Profundo، وارتفاع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، ليصل إجمالي الإمدادات إلى نحو 2.1 مليون برميل/يوم. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادراتها من النفط الخام خلال عام 2023، وذلك في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في سوق الوقود المحلي، حيث أشارت شركة PEMEX المكسيكية إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال عام 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخلص التدريجي من الصادرات في عام 2023، بهدف توسيع الإنتاج المحلي للوقود في المكسيك.

وارتفعت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2023 لتصل إلى حوالي 3.68 مليون برميل/يوم. حيث ارتفع إنتاج النفط في النرويج بشكل أقل من المتوقع بسبب الانقطاعات غير المخطط لها والمرتبطة بالتوقف المؤقت للمرحلة الأولى من حقل Johan Sverdrup البالغ إنتاجه نحو 535 ألف برميل/يوم على خلفية عطل فني في نظام التبريد خلال شهر يناير 2023 وانقطاع التيار الكهربائي في المرحلة الثانية من الحقل الذي بدء تشغيلها في شهر ديسمبر 2022. كما ارتفعت الإمدادات في المملكة المتحدة بدعم من زيادة إنتاج النفط الخام في شهر فبراير 2023، وعلى الرغم من تأثرها سلباً بالانخفاضات الطبيعية في معدلات الإنتاج، وضغوط الضرائب الحكومية التي تم فرضها بدء من شهر يناير 2023 .

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 120 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2023. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الإمدادات في البرازيل خلال شهر يناير إلى حوالي 4 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له على الإطلاق بدعم جزئي من زيادة الإنتاج من منصة P-71 FPSO للنفط.

كما ارتفعت إمدادات **الصين** النفطية بشكل أكبر من المتوقع بلغ نحو 190 ألف ب/ي خلال الربع الأول من عام 2023 لتصل إلى حوالي 4.61 مليون ب/ي، ومن المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2023 من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج للنفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمدادات الطاقة. وفي هذا السياق، رفعت شركة الصين الوطنية للنفط البحري من هدف إنتاجها لعام 2023 بنحو 8% اعتباراً من شهر يناير 2023.

وارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الأول من عام 2023 على نحو غير متوقع بلغ 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 11.22 مليون برميل/يوم، وذلك على الرغم من قرار دول أوبك+ بشأن تعديل مستوى إنتاجها الشهري بالخفض خلال الربع الأول من عام 2023، ودخول الحظر الأوروبي على صادرات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023، وقرار روسيا خفض إنتاجها من النفط بمقدار 500 ألف ب/ي خلال مارس 2023 استجابة للسقف السعري المفروض على صادراتها النفطية. كما ارتفعت الإمدادات

النفطية من باقي مجموعة دول أوراسـيا (بما في ذلك كازاخسـتان وأذربيجان) بنحو 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، وقد تأثرت الإمدادات من أذربيجان سلباً بشكل مؤقت في شهر فبراير بتوقف عمليات التصدير من ميناء جيهان التركي جراء الأضرار الناجمة عن الزلزال المدمر. ويوضح ***الشكل (9)*** التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

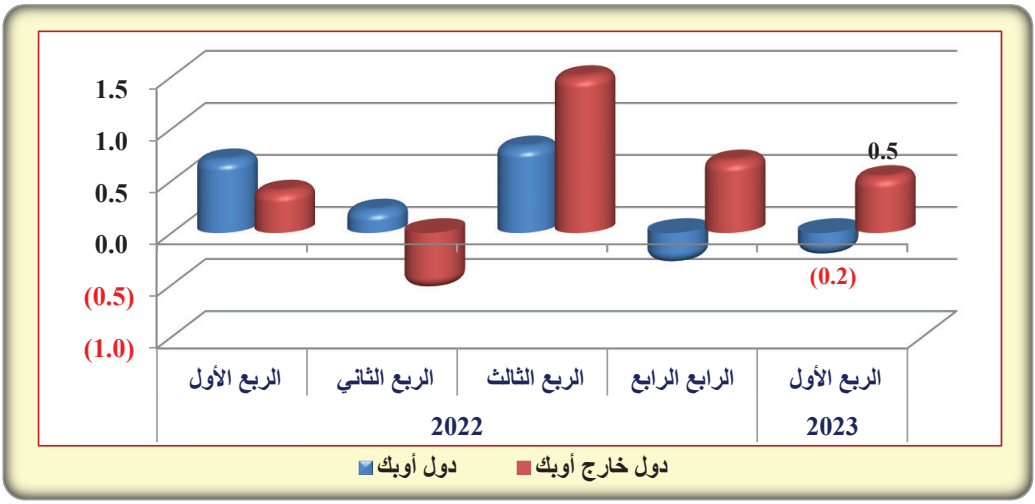

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2023، وإن كان بشكل أقل من المتوقع، بلغ 209 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 9.1 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى مسجل له منذ الربع الأول من عام 2020، مرتفعاً بمقدار 720 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 8.6% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 73.4% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

الأمريكي الذي بلغ نحو 12.1 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً للتقديرات الأولية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى تباطؤ تعافي إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2023 إلى انخفاض أسعار النفط الخام، واستمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة، واستمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في الشركات بشأن توقعاتها.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر مايو 2023، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 29 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة والبالغة 24 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 39 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، **كما يوضح *الشكل (10)***.

الشكل (10)

أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

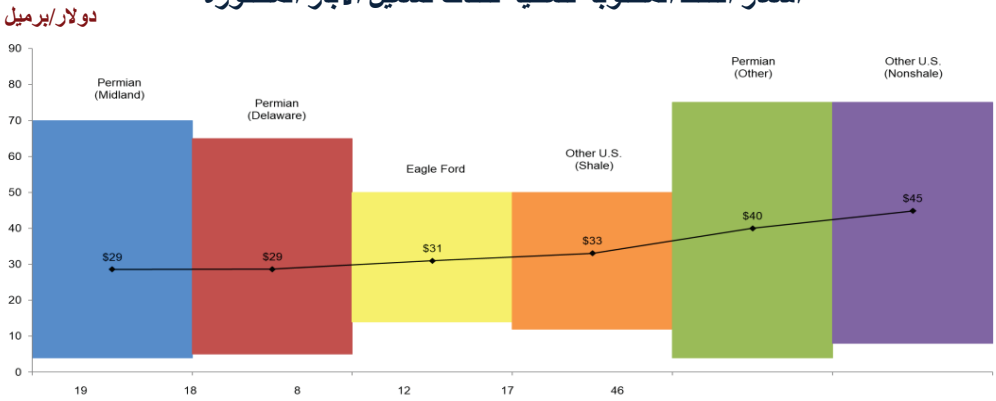

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، مايو 2023.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية إلى سعر يتراوح ما بين 56 إلى 66 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل، **كما يوضح *الشكل (11)***.

الشكل (11)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

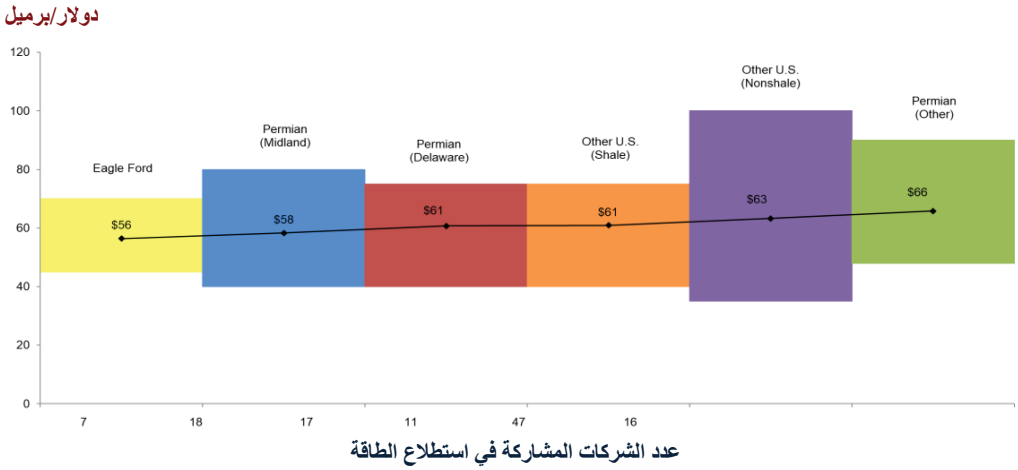

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، مايو 2023.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الأول من عام 2023، تظهر تقديرات إدارة معلومات الأمريكية استقرار هذا المتوسط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 692 حفارة، مرتفعاً بمقدار 121 حفارة على أساس سنوي. وتظهر المؤشرات أن تسريع نشاط الحفر الأمريكي الذي بدأ في شهر سبتمبر 2020 قد توقف مؤقتًا أو ربما انتهى، وهو ما قد يؤدي إلى خفض نمو الإنتاج حتى نهاية عام 2023 وربما حتى عام 2024. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12)***.

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2023– 2022)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الأول 2022		8.396	571
الربع الثاني		8.552	645
الربع الثالث		8.740	672
الربع الرابع		8.907	692
الربع الأول 2023*		9.116	692
التغير عن	الربع الرابع 2022	0.209	-
	الربع الأول 2022	0.720	121

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أبريل 2023.

الشكل (12)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2023– 2022)

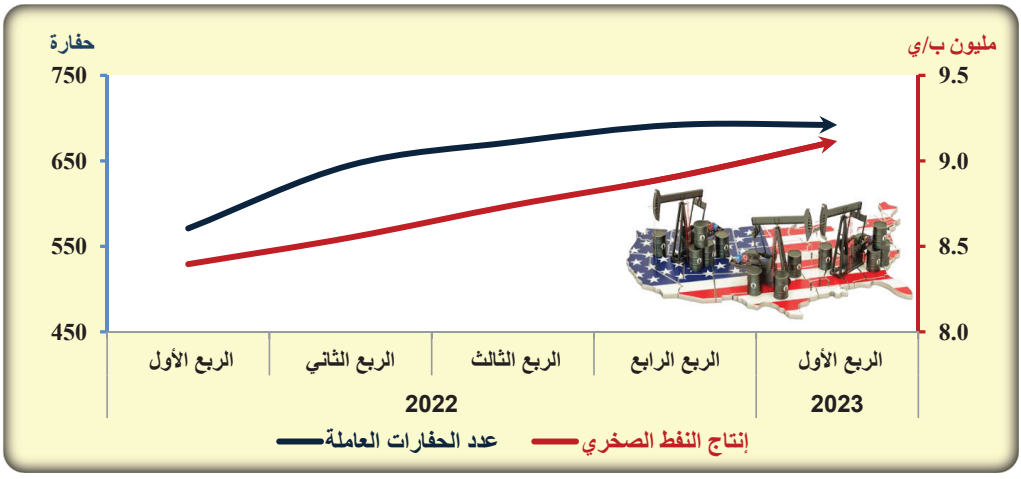

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أبريل 2023.

- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2023 وهو الانخفاض الفصلي الأول له منذ الربع الثالث من عام 2020، حيث تراجع بمقدار 16 بئر أو 0.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 2985 بئر، وهو مستوى مرتفع بمقدار 623 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس والتي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية قوية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (13).***

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2020– 2023)

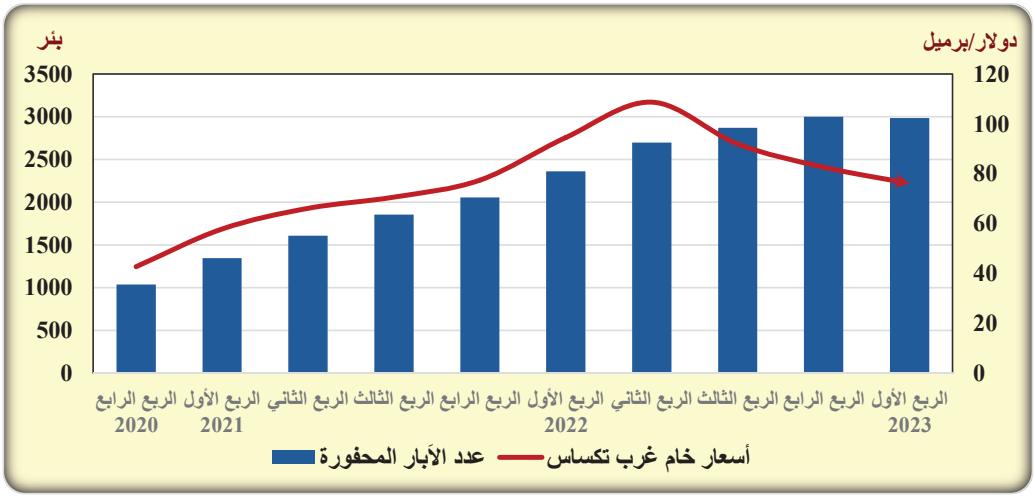

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أبريل 2023.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي عدد الآبار المحفورة

المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 82 بئر مقارنة بالربع السابق الذي شهد ارتفاعاً بمقدار 33 بئر، ليصل إلى 3004 بئراً متراجعاً عن أعلى مستوى له مُنذ الربع الأول من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الأول من عام 2022 بنحو 19 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4676 بئر، وهو الانخفاض الفصلي الثالث على التوالي، منخفضاً بنحو 272 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2022. ويشير هذا الانخفاض المتواصل إلى تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة في ظل انخفاض أسعار النفط، وهو ما قد يحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في منطقة Eagle Ford في نهاية الربع الأول من عام 2023 إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق وهو 413 بئر، وانخفاضها في حوض Permian إلى أدنى مستوياتها منذ شهر يونيو 2014 وهو 761 بئر.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 530 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.5%، ليصل إلى 101.6 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.1% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب في كل من دول أسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الآسيوية النامية (لا سيما الهند)، ومنطقة الشرق الأوسط (لا سيما الدول العربية) وأفريقيا. في حين كان لتراجع الطلب على النفط في كل من دول الأمريكيتين وأوروبا والصين ودول أمريكا الجنوبية ودول أوراسيا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الأول 2022		45.8	53.7	99.5
الربع الثاني		45.4	52.9	98.3
الربع الثالث		46.6	52.9	99.5
الربع الرابع		46.0	55.0	101.0
الربع الأول 2023*		45.8	55.8	101.6
التغير عن	الربع الرابع 2022	(0.220)	0.740	0.530
	الربع الأول 2022	(0.040)	2.120	2.090

*بيانات تقديرية
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

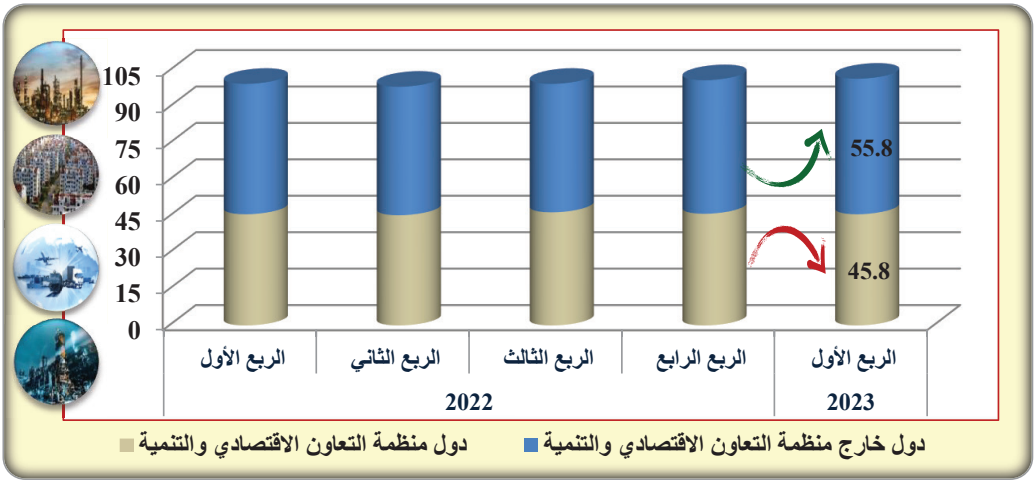

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـــهدتها مســـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2023:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 220 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، ليصل إلى نحو 45.8 مليون ب/ ي، وهو مستوى منخفض بنحو 40 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 110 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 24.8 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع إجمالي الطلب في كلاً من كندا والمكسيك بنحو 200 ألف ب/ي، وعلى الرغم من ارتفاع الطلب الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 90 ألف ب/ي مقارنة بتراجع بلغ 300 ألف ب/ي خلال الربع السابق.

وفي هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي بشكل نسبي خلال الربع الأول من عام 2023 بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل استمرار انتعاش قطاع السفر الجوي وتزايد الطلب على الغازولين في ظل انخفاض أسعاره بشكل ملحوظ، في حين تأثر الطلب الأمريكي سلباً بتباطؤ انفاق المستهلكين والمستثمرين وضعف النشاط الصناعي جراء التضخم المرتفع واستمرار تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن التراجع في الطلب على النافتا من قطاع البتروكيماويات، كما تجدر الإشارة إلى انخفاض الطلب المحلي الأمريكي على الغازولين خلال الأسبوع الأول من شهر يناير 2023 بأكبر وتيرة مسجلة منذ مارس 2020 ليبلغ أدنى مستوى له في عامين بسبب العاصفة الثلجية Elliot التي اجتاحت معظم الولايات الأمريكية في أواخر عام 2022.

كما انخفض الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الأول من عام 2023 بحوالي 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13 مليون ب/ي. حيث انكمش النشاط الصناعي في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد، كما استمر ضعف النشاط الاقتصادي على خلفية السياسة التشديدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي في محاولة للحد من التضخم المرتفع، يأتي ذلك إلى جانب تراجع طلب المصافي على النافتا بسبب ضعف هوامش التكرير

والتقلبات في تكاليف الطاقة. وعلى الجانب الإيجابي، كان لاستمرار التعافي في قطاع السفر الجوي دوراً في ارتفاع الطلب على وقود الطائرات.

بينما ارتفع طلب **دول آسيا/المحيط الهادئ** بحوالي 210 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من عام 2022 ليصل إلى نحو 7.9 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار تعافي الطلب على وقود الطائرات والغازولين والديزل وسط تحسن ملحوظ في حركة التنقل (لا سيما في كل من اليابان واستراليا). وعلى الجانب السلبي، تأثر الطلب على النافتا المستخدمة في قطاع البتروكيماويات سلباً بالتباطؤ في قطاعي التصنيع والبناء، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	الربع الأول 2022	24.8	13.2	7.9	45.8
	الربع الثاني	25.0	13.4	7.0	45.4
	الربع الثالث	25.3	14.1	7.2	46.6
	الربع الرابع	25.0	13.3	7.7	46.0
	الربع الأول 2023*	24.9	13.0	7.9	45.8
التغير عن	الربع الرابع 2022	(0.110)	(0.320)	0.210	(0.220)
	الربع الأول 2022	0.090	(0.170)	0.040	(0.040)

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

استمر تعافى طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2023، وإن كان بوتيرة أبطأ من الربع السابق، ليرتفع بحوالي 740 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 1.3% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 55.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضـمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **منطقة الشـرق الأوسـط وأفريقيا** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 660 ألف ب/ي على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى نحو 7.4 مليون برميل/يوم، أي ما يشـكل نحو 13.3% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2023، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، ويأتي ذلك بدعم من استمرار قوة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، حيث تزايد الطلب على المنتجات النفطية المسـتخدمة في مشـروعات تطوير البنية التحتية وقطاع توليد الكهرباء، كما ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع انتعاش حركة التنقل والسـفر، وارتفع الطلب على المواد الأولية المسـتخدمة في قطاع البتروكيماويات. في حين ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشـرق الأوسـط وأفريقيا بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى حوالي 5.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 460 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شـهد ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2023 بلغ نحو 640 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى 30.3 مليون برميل/يوم، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ارتفع **الطلب الهندي**، ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصـاد الآسيوي بعد الصين خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 150 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى 5.4 مليون برميل/ يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسـي إلى ارتفاع الطلب على الديزل في ظل قوة القطاع الصـناعي ونشـاط البناء المدعوم بزيادة الانفاق الرأسـمالي الحكومي والانتعاش في قطاع الزراعة وزيادة متطلبات توليد الطاقة، فضلاً عن تعافي قطاع السفر الجوي وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات، مع تباطؤ التضخم السنوي في أسعار المستهلكين.

أما بالنسـبة **للطلب الصـيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسـي للنمو الاقتصـادي الآسـيوي وقاطرة التعافي في السـوق المذكورة، فقد انخفض بنحو 80 ألف برميل/يوم أو بنسـبة 0.5% مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى حوالي 15.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2023، وفقاً لتقديرات

منظمة أوبك. يأتي ذلك على الرغم من تعافي النشـــاط الاقتصـــادي والاجتماعي عقب رفع القيود الصارمة المرتبطة بسياسة Zero Covid في نهاية شهر ديسمبر 2023، حيث ساهم ارتفاع حركة التنقل في تزايد الطلب على الغازولين، كما تجاوز الطلب على الديزل مستوياته المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا خلال شـــهر فبراير 2023، وارتفع الطلب على وقود الطائرات في ظل تعافي قطاع السفر الجوي (لا سيما خلال عطلة رأس السنة القمرية)، وانتعش الطلب على النافتا المستخدمة في قطاع البتروكيماويات.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 20 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الســـابق، ليصـــل إلى 6.5 مليون برميل/يوم. وفي هذا السـياق، اسـتقر الطلب في **البرازيل** عند نفس المسـتوى المحقق خلال الربع السـابق البالغ 3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع ارتفاع الطلب على الديزل والغازولين ووقود الطائرات بدعم من تحسـن النشـاط الصـناعي وحركة التنقل والسـفر الجوي. وفي المقابل، انخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 20 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.5 مليون ب/ ي، متأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الطلب على النافتا في ظل ضعف صناعة البتروكيماويات.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً على أساس فصلي، بلغ ما يقرب من 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، ليصـــل إلى 4.9 مليون ب/ي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.7 مليون ب/ي، في حين استقر الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق البالغ نحو 1.2 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

	2022				2023	التغير عن	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2022
الدول العربية :	**7.2**	**7.2**	**7.3**	**7.3**	**7.4**	**0.1**	**0.2**
الدول الأعضاء	6.1	6.1	6.2	6.2	6.3	0.1	0.2
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.4**	**5.1**	**5.4**	**5.8**	**5.8**	**0.04**	**0.5**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.6**	**12.3**	**12.8**	**13.1**	**13.2**	**0.1**	**0.7**
الدول الآسيوية	**29.1**	**28.9**	**28.4**	**29.7**	**30.3**	**0.6**	**1.2**
منها: الصين	14.8	14.5	14.7	15.5	15.4	(0.1)	0.7
الهند	5.2	5.2	5.0	5.3	5.4	0.2	0.2
الدول الأخرى	9.1	9.3	8.8	8.9	9.5	0.6	0.3
دول أمريكا اللاتينية	**6.3**	**6.4**	**6.6**	**6.5**	**6.5**	**(0.02)**	**0.2**
منها: البرازيل	2.8	2.8	2.9	3.0	3.0	–	0.2
الدول الأخرى	3.5	3.6	3.7	3.5	3.5	(0.02)	(0.02)
دول أوراسيا	**4.9**	**4.6**	**4.5**	**4.9**	**4.9**	**(0.03)**	**–**
منها: روسيا	3.7	3.4	3.5	3.7	3.7	(0.03)	0.01
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.8**	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.04**	**0.05**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**53.7**	**52.9**	**52.9**	**55.0**	**55.8**	**0.7**	**2.1**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2023 بمقدار 12 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.808 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 181 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

العام الســـابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الأول من عام 2023 بمقدار 28 مليون برميل مقارنة بالربع الســـابق ليبلغ 1.107 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 98 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضـــي. بينما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 16 مليون برميل مقارنة بالربع الســابق ليصــل إلى حوالي 1.701 مليار برميل، وهو مســتوى مرتفع بمقدار 83 مليون برميل مقارنة بمســتويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 2 مليون برميل مقارنة بالربع الســـابق ليســـتقر عند حوالي 1.509 مليار برميل (منها 636 مليون برميل من النفط الخام و 873 مليون برميل من المنتجات)، وهو مســـتوى مرتفع بمقدار 94 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الأول من عام 2023 بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بالربع الســـابق ليســـتقر عند 1.226 مليار برميل، وهو مســتوى مرتفع بنحو 82 مليون برميل على أســاس ســنوي. وفي هذا الســياق، ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 49.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 470 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بحوالي 57.6 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وتجدُر الإشـــارة إلى ارتفاع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأســبوع المنتهي في السادس من يناير 2023 بثالث أكبر وتيرة أسبوعية على الإطلاق منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تلك البيانات في عام 1982، بلغت نحو 19 مليون برميل، على خلفية تعافي إنتاج النفط الأمريكي عقب التوقف الناجم عن العاصـــفة الثلجية Elliot التي اجتاحت معظم الولايات في نهاية عام 2022. وواصـــل المخزون الأمريكي ارتفاعه بعد ذلك، مســـجلاً رابع أكبر وتيرة ارتفاع قياسية أسبوعية بلغت 16 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في العاشر من فبراير 2023، تزامناً مع تراجع نشاط المصافي واستمرار السحب من المخزونات الاستراتيجية. وخلال الأسبوع المنتهي في السابع عشر من مارس 2023 ارتفع المخزون التجاري الأمريكي إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ شهر مايو 2021. يأتي ذلك قبل أن ينخفض خلال النصف الثاني من شهر مارس في ظل تعافي نشاط المصافي عقب انتهاء موسم الصيانة وتراجع الواردات إلى أدنى مستوى في لها نحو عامين.

في حين انخفض إجمالي ***المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 28.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 756 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 24.4 مليون برميل على أساس سنوي.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بنحو 19 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند حوالي 955 مليون برميل (منها 343 مليون برميل من النفط الخام و 612 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 59 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز هذا الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، حيث تزايدت تلك المخزونات قبل بدء حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023. بينما كان للاضطرابات العمالية في المصافي الفرنسية التي أوقفت عمليات تسليم شحنات المنتجات النفطية، دوراً في الحد من زيادة تلك المخزونات.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الأول من عام 2023 بحوالي 10 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 343 مليون برميل (منها 128 مليون برميل من النفط الخام و 215 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 27 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018 – 2022) خلال الربع الأول من عام 2023، حيث بلغ هذا الانخفاض نحو 75 مليون برميل في شهر يناير 2023، ونحو 18 مليون برميل في شهر فبراير، ونحو 34 مليون برميل في شهر مارس. ويعزى التقلص في عجز المخزونات التجارية مقابل متوسط الأعوام الخمسة السابقة خلال الفترة (أغسطس 2022 – فبراير 2023) بشكل رئيسي إلى السحب من المخزونات النفطية الاستراتيجية – لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، (2018-2022)
(مليون برميل)

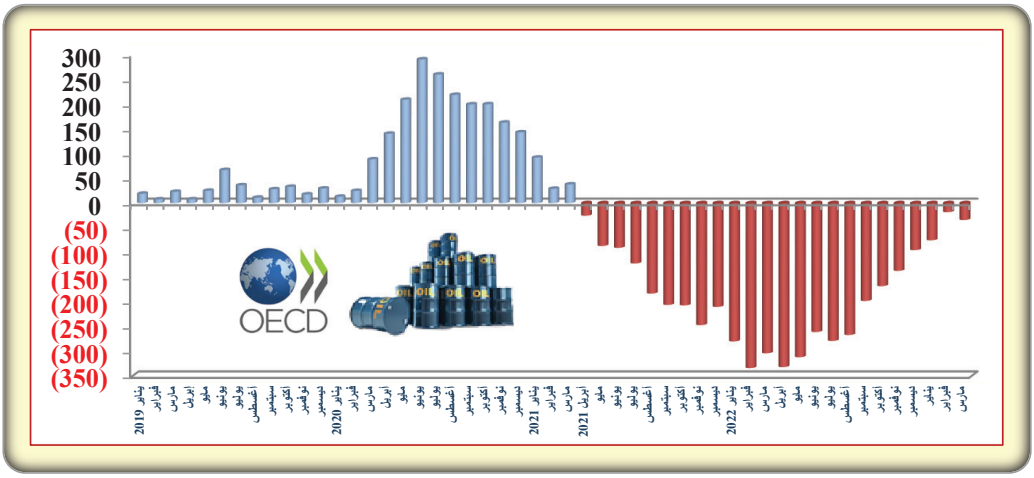

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2023 بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.333 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 352 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 55 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.141 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 533 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الأول من عام 2023 بنحو 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.584 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 213 مليون برميل

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 29 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.475 مليار برميل، كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 109 مليون برميل. ويعزى ذلك جزئياً إلى التغيير في مسار التدفقات التجارية في ظل ابتعاد النفط الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية والابحار لمسافات أطول إلى الأسواق الآسيوية، وتوجه أوروبا نحو استبدال النفط الروسي من مصادر أخرى تتطلب وقتاً أطول للشحن، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على ناقلات النفط العالمية.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاستراتيجي*** بشكل طفيف في نهاية الربع الأول من عام 2023 بلغ مقداره 2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.513 مليار برميل، وهومستوى منخفض بمقدار 224 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الأول من عام 2023 بحوالي 1.2 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 371.2 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ نهاية شهر نوفمبر 1983، مما أثار مخاوف بشأن أمن الطاقة. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في منتصف شهر فبراير 2023 عن عزمها بيع 26 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاسترتيجية. كما أشارت وزارة الطاقة الأمريكية في أواخر مارس 2023 إلى أنه سيكون من الصعب الاستفادة من أسعار النفط الخام المنخفضة نسبياً لملء المخزونات الاستراتيجية بشكل كامل في عام 2023، مما كان له انعكاساً سلبياً على توقعات نمو الطلب.

إجمالي المخزون العالمي[7]

بلغ ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الأول من عام 2022 نحو 9.237 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 94 مليون برميل أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 521 مليون برميل أي بنسبة 6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (16).***

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[7] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022 – 2023)
(مليون برميل)

المنطقة	2022		2023	التغير عن	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2022
الأمريكيتين	**1415**	**1507**	**1509**	**2**	**94**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1144	1205	1226	21	82
أوروبا	**896**	**936**	**955**	**19**	**59**
أسيا/ المحيط الهادئ	**316**	**353**	**343**	**(10)**	**27**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2627**	**2796**	**2808**	**12**	**181**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2981**	**3289**	**3333**	**44**	**352**
إجمالي المخزون التجاري**	**5608**	**6086**	**6141**	**55**	**533**
المخزون في البحر	**1371**	**1546**	**1584**	**38**	**213**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1737**	**1511**	**1513**	**2**	**(224)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	565	372	371	(1.2)	(193)
إجمالى المخزون العالمى	**8716**	**9143**	**9237**	**94**	**521**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	57.8	60.9	61.2	0.3	3.4

* بيانات تقديرية. ** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022-2023)
(مليار برميل)

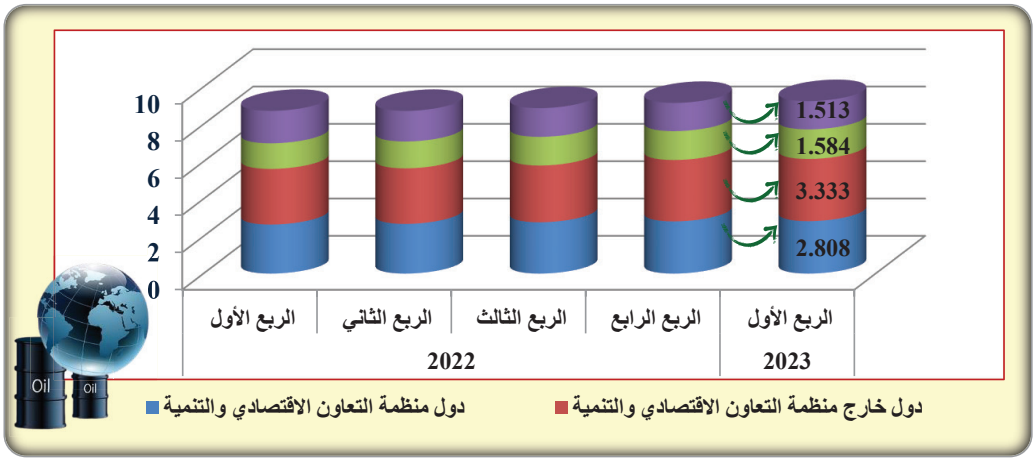

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2023 قد ارتفعت إلى 61.2 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 60.9 يوم من الاستهلاك في نهاية الربع السابق، ومرتفعة بنحو 3.4 أيام مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 57.8 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الأول من عام 2023، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، حيث دخل الحظر الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023، وتم تحديد سقف لأسعار تلك الواردات يتراوح نطاقه ما بين 45 إلى 100 دولار للبرميل. ويذكر في هذا السياق، أن روسيا قد أعلنت عن حظر توريد النفط الخام ومنتجاته للدول التي قد تطبق هذا الإجراء، اعتباراً من بداية فبراير 2023 ولمدة خمسة أشهر، كما قررت خفض إنتاجها النفطي استجابة للسقف السعري. من جانب آخر، أوقفت روسيا صادراتها من النفط الخام إلى بولند عبر خط أنابيب Druzhba والتي تبلغ نحو 200 ألف طن شهرياً.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تراجع تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2023. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يناير 2023، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي[8] للشهر الثالث على التوالي، متأثراً بالتباطؤ في رفع أسعار الفائدة الأمريكية والتحسينات في النظرة العامة للاقتصاد العالمي التي ساهمت في تراجع طلب المستثمرين على الدولار الأمريكي كملاذ آمن. وخلال شهر فبراير 2023، واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها، رغم ارتفاع مؤشر الدولار بدعم من توقعات استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سياسته التشديدية برفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم المرتفع. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة

[8] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط، ومنها ما ليس له علاقة بها. وخلال شهر مارس 2023، عادت العلاقة بين أسعار النفط والدولار الأمريكي إلى طبيعتها، حيث انخفضت أسعار النفط الخام، وفي المقابل ارتفع مؤشر الدولار للشهر الثاني على التوالي بدعم من الاضطرابات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي أدت إلى تزايد طلب المستثمرين على الدولار كملاذ الآمن، فضلاً عن رفع سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي وسط استمرار الضغوط التضخمية.

ـ نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً جزئياً في انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023، على خلفية حالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي في ظل الضغوط التضخمية والاضطرابات المصرفية الناجمة عن إفلاس بنك Sillicon Valley الأمريكي والتي امتدت إلى بنك Credit Suisse واثارت المخاوف بشأن إمكانية حدوث أزمة عالمية جديدة، ومن ثم ضعف الطلب على النفط. بينما كان لإتفاق دول أوبك+ دوراً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس

منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 181 ألف ب/ي أى بنسبة 2.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 5 آلاف ب/ي فقط مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 27 يناير 2023 إلى نحو 7.3 مليون ب/ي وهو أعلى مستوياتها المسجلة منذ شهر يوليو 2022، قبل أن تتراجع خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس 2023 إلى أدنى مستوياتها خلال نحو عامين. كما ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 41 ألف ب/ي أي بنسبة 2.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 5 آلاف ب/ي فقط على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 3 فبراير 2023 إلى حوالي 3 مليون ب/ي وهو أعلى مستوياتها المسجلة منذ شهر أغسطس 2021.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 145 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون ب/ي على أساس سنوي.

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية قد وصلت إلى مستوى قياسي أسبوعي بلغ حوالي 5.6 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 24 فبراير 2023، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حيث يتم تداول خام غرب تكساس بخصم سعري كبير عن خام برنت وهو ما جعله أكثر جاذبية للمشترين في الأسواق، فضلاً عن ضعف طلب المصافي الأمريكية، وتزايد عمليات شراء النفط الأمريكي من قبل مصافي التكرير الأوروبية لتصل إلى مستويات قياسية في ظل السعي لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا. كما ارتفعت صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الدول الآسيوية (لا سيما الصين) بشكل ملحوظ، وسط اقبال مصافي التكرير الصينية على شحنات النفط الأمريكية لتلبية الطلب المتزايد على الوقود.

وفي المقابل، ***انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 55 ألف ب/ي، أى بنسبة 0.9% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وقد ارتفع متوسط الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية إلى ثاني أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ حوالي 7 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 17 شهر مارس 2023 الذي شهد ارتفاع إجمالي الصادرات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى أعلى مستوى محقق له منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغ حوالي 11.9 مليون ب/ي.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مصدر صافي للنفط خلال الربع الأول من عام 2023 حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.9 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.1 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ حوالي 560 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الأول 2022		3.4	10.4	4.6
الربع الثاني		2.8	10.0	4.9
الربع الثالث		2.5	9.4	4.4
الربع الرابع		2.1	11.0	4.5
الربع الأول 2023*		2.1	11.1	4.9
التغير عن	الربع الرابع 2022	**0.036**	**0.110**	**0.370**
	الربع الأول 2022	**(1.312)**	**0.709**	**0.348**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. – Ministry of Petroleum & Natural Gas, India

ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). – General Administration of Customs, China

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الأول 2022		(2.9)	(0.394)	(0.510)
الربع الثاني		(4.2)	(0.404)	(0.400)
الربع الثالث		(4.3)	(0.642)	(0.343)
الربع الرابع		(4.2)	(0.749)	(0.112)
الربع الأول 2023*		(4.1)	(0.733)	(0.361)
التغير عن	الربع الرابع 2022	**0.096**	**0.016**	**(0.249)**
	الربع الأول 2022	**(1.194)**	**(0.339)**	**0.149**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. – Ministry of Petroleum & Natural Gas, India

ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). – General Administration of Customs, China

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الأول 2023 بحوالي 110 ألف ب/ي، أي بنسبة 1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 11.1 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ الربع الأول من عام 2021، ومرتفعة بنحو 709 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام قد انخفضت خلال شهر يناير 2023 إلى 10.2 مليون ب/ي، متراجعة بنسبة بلغت 10% مقارنة بالشهر السابق، وقد يرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الطلب المحلي خلال عطلة رأس السنة القمرية الجديدة. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام في شهر فبراير لتصل إلى نحو 10.7 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعزيز مصافي التكرير الحكومية في الصين مشترياتها من شحنات النفط الروسي منخفض السعر التي سجلت مستوى قياسي بلغ حوالي 2 مليون ب/ي، فضلاً عن ارتفاع الواردات من الشرق الأوسط في ظل انخفاض أسعار البيع الرسمية، مع إصدار وزارة التجارة الصينية دفعة ثانية من حصص الاستيراد للمصافي في عام 2023، وسط توقعات إيجابية للطلب المحلي على الوقود عقب رفع القيود المرتبطة بسياسة Zero – Covid. وواصلت واردات النفط الخام في الصين ارتفاعها خلال شهر مارس، مسجلة أعلى مستوياتها شهر يونيو 2020 وهو نحو 12.4 مليون ب/ي، على خلفية انتعاش معدلات تشغيل مصافي التكرير لدعم صادراتها من المنتجات النفطية، فضلاً عن توقع انتعاش الطلب المحلي.

كما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الأول من عام 2023 بمقدار 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 750 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 221 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بشكل طفيف بلغ نحو 25 ألف ب/ي أو بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى مسجل منذ الربع الثاني من عام 2021. في هذا السياق، يذكر أن صادرات الصين من المنتجات النفطية قد ارتفعت في شهر فبراير 2022 بنسبة 92% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 1.6 مليون ب/ي،

ويأتي ذلك بدعم رئيسي من المبيعات الأقوى من المتوقع لوقود الطائرات، ووقود السفن البحرية من المستودعات الجمركية التي يتم احتسابها أيضاً كصادرات.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 125 ألف ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 10.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 370 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 370 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 348 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط مصافي التكرير بعد انتهاء عمليات الصيانة، وعادة ما ترتفع واردات الهند من النفط الخام في شهر يناير، حيث تتجنب المصافي الحكومية إجراء عمليات الإغلاق للصيانة في الربع الأول للوفاء بأهداف الإنتاج السنوية. يأتي هذا إلى جانب، مواصلة المصافي في الهند السعي للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأسعار السوق المرتفعة. وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الأول من عام 2023، مع ارتفاع واردات الهند من النفط الروسي إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.62 مليون ب/ي في شهر مارس 2023، بالمقارنة مع نحو 70 ألف ب/ي فقط في شهر مارس 2022، وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

بينما انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 46 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 0.9 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 48 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، متأثرة بتراجع الواردات من الغازولين وزيت الوقود في ظل قوة الطلب المحلي. وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 203 ألف ب/ي، أي بنسبة 19% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي،

وهو مستوى منخفض بنحو 197 ألف ب/ي على أساس سنوي، ويأتي ذلك تزامناً الزيادة الملحوظة في صادرات الهند من المنتجات النفطية إلى الاتحاد الأوروبي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الأول من عام 2023 بحوالي 122 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.8% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 497 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

واصل أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** تعافيه خلال الربع الأول من عام 2023، وبدعم رئيسي من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لا سيما الهند والصين). حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بنحو 500 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 80.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.3 مليون ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الأول من عام 2023، بشكل ملحوظ بلغ 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 45.3 مليون ب/ ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تسجيل إنتاجية مصافي تكرير النفط في الهند لمستوى قياسي بلغ نحو 5.3 مليون ب/ي بدعم الانتعاش الملحوظ في الطلب المحلي وسعي تلك المصافي لزيادة صادراتها والاستفادة من فروقات الأسعار. فضلاً عن استمرار تعافي نشاط التكرير في الصين (لا سيما خلال شهري يناير وفبراير)، رغم تباطؤ وتيرة هذا التعافي مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، على خلفية بدء موسم صيانة المصافي في شهر مارس 2023، حيث أغلقت شركة Zhenhai للتكرير نحو 200 ألف ب/ي من قدرة المعالجة للصيانة لمدة شهرين، وأغلقت شركة CNOOC المرحلة الأولى من مصفاتها في Huizhou التي تبلغ طاقتها 240 ألف ب/ي، كما خضعت مصافي Changling و Beihai التابعة لشركة Sinopec للصيانة الجزئية في الوحدات الثانوية مما أثر بشكل طفيف على إنتاجيتها.

وفي المقابل، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 700 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 35.2 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: **أولاً:** إغلاق العديد من المصافي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل

غير مخطط له بسبب برودة الطقس خلال شهر يناير 2023 الذي شهد انخفاض متوسط طلب المصافي على النفط الخام، وتكثيف عمليات الصيانة المخطط لها خلال شهر فبراير والتي قد يستمر بعضها حتى شهر مايو 2023 وسط تقديرات بأنها قد تكون الأكبر في خمسة أعوام، حيث تراجعت معدلات تشغيل مصافي التكرير – بما في ذلك التابعة لشركة Marathon – أكبر شركة تكرير أمريكية من حيث الطاقة التي انخفضت إلى 88% خلال الربع الأول من عام 2023، انخفاضا من 94% خلال الربع السابق. يأتي ذلك إلى جانب قيام شركة Colonial أكبر مشغل لخطوط أنابيب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء بعض عمليات الصيانة المؤقتة غير المخطط لها لخط أنابيب ينقل الغازولين ونواتج التقطير. **ثانياً:** انخفاض نشاط مصافي التكرير الأوروبية متأثرة بتزايد عمليات الصيانة والاضطرابات العمالية في المصافي الفرنسية التي تسببت في توقف عمليات تسليم المنتجات النفطية من المصافي وفقدان ما يزيد عن 700 ألف ب/ي من طاقة التكرير خلال شهر مارس 2023.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في منطقة الشرق الأوسط بدعم من توجه دول أوروبا نحو إيجاد واردات بديلة عن المنتجات النفطية الروسية التي خضعت للحظر في الخامس من شهر فبراير 2023. وفي هذا السياق، تتوقع شركة S&P Global ارتفاع متوسط صادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا إلى حوالي 890 ألف ب/ي خلال الفترة (مارس – ديسمبر 2023)، مقارنة بنحو 238 ألف ب/ي خلال النصف الأول من عام 2022 ونحو 343 ألف ب/ي خلال النصف الثاني من عام 2022. كما شهدت إنتاجية مصافي التكرير ارتفاعاً نسبياً في روسيا ودول أفريقيا خلال الربع الأول من عام 2023، بينما تراجعت في دول أمريكا اللاتينية، ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).***

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2022 – 2023)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2022		2023	التغير عن	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2022
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**35.6**	**35.9**	**35.2**	**(0.700)**	**(0.390)**
الأمريكيتين	18.4	18.5	17.9	(0.650)	**(0.470)**
أوروبا	11.0	11.4	11.3	(0.110)	**0.260**
أسيا/المحيط الهادئ	6.2	6.0	6.0	0.060	**(0.180)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**43.6**	**44.1**	**45.3**	**1.200**	**1.640**
الصين	**13.9**	**14.1**	**14.4**	**0.300**	**0.520**
الهند	5.2	4.9	5.3	0.450	**0.160**
دول الشرق الأوسط	7.1	7.4	7.6	0.150	**0.430**
روسيا	5.7	5.6	5.6	0.030	**(0.090)**
دول أمريكا اللاتينية	3.3	3.4	3.4	(0.040)	**0.080**
أفريقيا	1.8	1.9	2.0	0.180	**0.200**
دول أخرى*	6.6	6.8	6.9	0.130	**0.340**
الإجمالي العالمي	**79.2**	**79.9**	**80.4**	**0.500**	**1.250**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

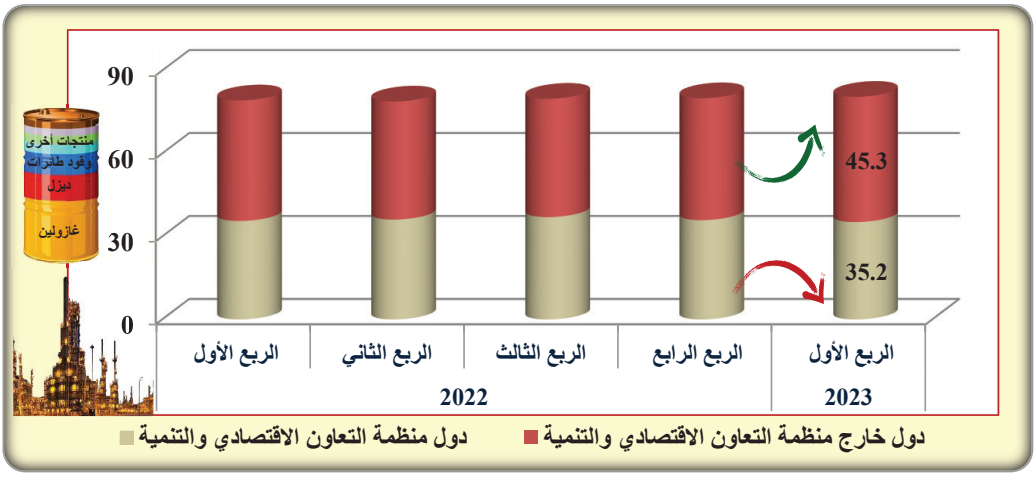

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

يشير تقرير "آفاق الطاقة 2023" الصادر عن شركة British Petroleum - BP في شهر فبراير 2023 إلى أن طاقة الرياح والطاقة الشمسية تتوسع بشكل سريع، مدفوعة بزيادة القدرة التنافسية من حيث التكلفة والسياسات التي تدعم كل من التحول إلى الكهرباء منخفضة الكربون والهيدروجين الأخضر. وفي هذا السياق، يتوقع أن تزداد السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بحوالي 15 ضعف في السيناريو المتسارع - Accelerated، سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية - Net Zero لشركة BP، وبحوالي 9 أضعاف في سيناريو الزخم الجديد - New Momentum. وتساهم معظم هذه السعة في توفير الكهرباء للاستهلاك النهائي، على الرغم من استخدام نسبة تتراوح ما بين حوالي 25% إلى 33% من السعة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2050 وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

ومن المتوقع أن يكون التوسع السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية مدعوم إلى حد كبير بانخفاض تكاليفها – لا سيما خلال الفترة (2020 – 2030) – عقب تراجع الضغوط التضخمية الحالية على المدى القريب، حيث ستنخفض تكاليف تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والإنتاج مع تزايد انتشار التقنيات، مدعومة بزيادة كفاءة الوحدة ومشروعات الطاقة الشمسية، ومن خلال عوامل الحمل الأعلى وتكاليف التشغيل المنخفضة لطاقة الرياح. وتتباطأ وتيرة انخفاض التكاليف وتتوقف في نهاية المطاف خلال الفترة (2030 – 2050)، حيث يتم تعويض انخفاض تكاليف التوليد من خلال التكلفة المتزايدة لموازنة أنظمة الطاقة مع زيادة حصص مصادر الطاقة المتغيرة. هذا وتفترض النظرة المستقبلية للتكاليف أن توافر المعادن الهامة المستخدمة في تصنيع الوحدات الكهروضوئية وتوربينات الرياح سوف يزيد بشكل كافي لتجنب الارتفاع المستمر في الأسعار. **بشكل عام، تستند جميع السيناريوهات إلى افتراض أن سلاسل الإمدادات تتطور وتتوسع لتجنب الاعتماد الزائد على الدول أو المناطق التي تتواجد فيها المواد الرئيسية فقط، ومن ثم تجنب التحديات المتعلقة بأمن الإمدادات.**

يتطلب التوسع في السعة المركبة بحلول عام 2035، تسريعاً كبيراً للوتيرة التي يتم بها تمويل وبناء السعات الجديدة. حيث يبلغ متوسط معدل الزيادة المستهدف في السعة المركبة حتى عام 2035 حوالي (450 – 650) جيجاوات في العام – أي ما يعادل نحو 1.9 إلى 2.5 مرة أسرع من أعلى

معدل توسع تحقق سابقاً، وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة المطلوبة في الاستثمار، يعتمد هذا التسارع في نشر طاقة الرياح والطاقة الشمسية على عدد من العوامل التمكينية، بما في ذلك توسيع قدرة النقل والتوزيع، والتطوير من أطر عمل السوق لإدارة الانقطاعات، وسرعة التخطيط والحصول على التصاريح، وتوافر آليات الطريق إلى السوق "route – to – market" التي تعمل على تحديد مسارات التوزيع التي يتم استخدامها للوصول إلى العملاء المستهدفين، ***كما يوضح الشكل (18)***.

وتجدُر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تهيمن الصين والاقتصادات المتقدمة على الحصة الأكبر من النمو في طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركبة حتى عام 2035، حيث سيستحوذ كل منهما على حصة تتراوح ما بين 30 – 40% من إجمالي الزيادة في السعة في السيناريوهات الثلاثة لشركة BP. ويتوقع أن يتغير نمط النمو بشكل كبير خلال النصف الثاني من فترة التوقعات، حيث تستحوذ الاقتصادات الناشئة باستثناء الصين على حصة تتراوح ما بين 75 – 90% من النمو المحقق في العقد الرابع من القرن الحالي وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

الشكل (18)

معدلات التوسع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وفقاً لسيناريوهات شركة BP، (2022-2035)

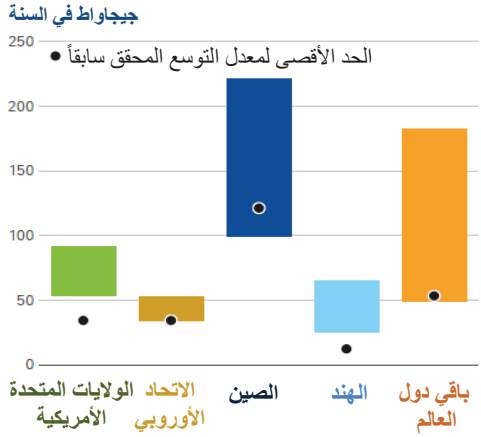

السعة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية

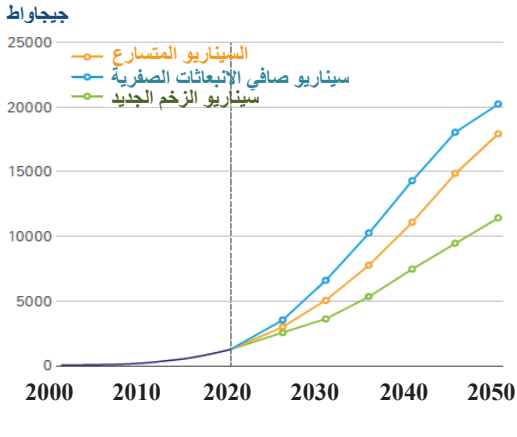

المصدر: BP, Energy Outlook 2023 .

ومن جانب أخر، يشير التقرير إلى توقع نمو الطلب على الطاقة الحيوية الحديثة – الكتلة الحيوية الصلبة والوقود الحيوي والغازات المشتقة من الكتلة الحيوية مثل الميثان – بشكل كبير،

مما يدعم الانتقال إلى نظام طاقة منخفض الكربون. حيث يتوقع حدوث تحول كبير من استخدام الطاقة الحيوية التقليدية إلى الطاقة الحيوية الحديثة في السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، ليتضاعف الطلب على الطاقة الحيوية الحديثة إلى حوالي 65 إكساجول[9] بحلول عام 2050، مما يعوض التخلص التدريجي من الكتلة الحيوية التقليدية. ويُعد نمو الطلب على الطاقة الحيوية الحديثة في سيناريو الزخم الجديد أقل وضوحاً، حيث يتوقع أن يصل إلى ما يقرب من 50 إكساجول بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يتم تحقيق التوسع في الطاقة الحيوية الحديثة دون أي تغيير في استخدام الأراضي، حيث يتم الحصول على الجزء الأكبر من الطاقة الحيوية الحديثة من مصادر إقليمية من خلال المخلفات (من الزراعة والغابات) والنفايات التي يمكن الوصول إليها دون أن يكون لها تأثير ضار على النظم البيئية.

ويتوقع استحواذ الكتلة الحيوية الصلبة على أكبر نمو في الطلب على الطاقة الحيوية الحديثة، تُستخدم بشكل أساسي في قطاع توليد الطاقة، حيث يتضاعف استخدامها بحوالي 3 أضعاف تقريباً وفقاً للسيناريو المتسارع. كما يتوقع أن يساهم جزء كبير من باقي الطلب في المساعدة على إزالة الكربون من العمليات الصناعية التي يصعب تخفيف الانبعاثات منها، خاصة في صناعة الأسمنت وصناعة الصلب. ووفقاً للسيناريو المتسارع، يتوقع إنتاج 5 إكساجول من الكتلة الحيوية جنباً إلى جنب مع التقاط الكربون وتخزينه (BECCS[10]) بحلول عام 2050، يتركز استخدامه بشكل أساسي في كل من قطاع الطاقة والقطاع الصناعة. ويتركز استخدام تقنية التقاط الكربون وتخزينه في قطاع توليد الطاقة بشكل رئيسي في الاقتصادات المتقدمة. أما فيما يخص الاقتصادات الناشئة، تُستخدم الكتلة الحيوية في قطاع توليد الطاقة في محطات التوليد المشترك للكتلة الحيوية الجديدة ومحطات الحرق المشترك مع الفحم. وتجدُر الإشارة إلى أن إنتاج الطاقة الحيوية مع التقاط الكربون وتخزينه سيصل إلى نحو 13 إكساجول على المستوى العالمي في عام 2050، يتم استخدام نصفه تقريباً في قطاع توليد الطاقة، مع استخدام جزء كبير من الباقي لإنتاج الهيدروجين، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

ومن المتوقع أن يتضاعف إنتاج الوقود الحيوي 3 مرات تقريباً بحلول عام 2050 وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية ليصل إلى حوالي 10 إكساجول، مع استخدام

[9] 1 إكساجول يعادل 278 تيراواط/ساعة من الكهرباء، و 23.8846 مليون مكافئ نفط.
[10] BECCS: Carbon Capture andSstorage.

معظم هذا الإنتاج في قطاع الطيران. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يستحوذ وقود الطيران المستدام الحيوي على حصة 30% من إجمالي الطلب على الطيران وفقاً للسيناريو المتسارع، وحصة 45% في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مع تركز نسبة تتراوح ما بين 50 – 60% من النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بدعم من الحوافز والتفويضات المتزايدة. ويتوقع ارتفاع إنتاج الميثان الحيوي بشكل ملحوظ في جميع السيناريوهات، ليرتفع من أقل من 0.2 إكساجول في 2019 إلى ما بين 6 – 7 إكساجول بحلول عام 2050 وفقاً للسيناريو المتسارع وإلى نحو 4.3 إكساجول وفقاً لسيناريو الزخم الجديد. ويتم خلط الميثان الحيوي في شبكة الغاز الطبيعي كبديل مباشر للغاز الطبيعي ويتم مشاركته على نطاق واسع بالتساوي عبر كل من قطاعات الصناعة والمباني والنقل.

وعلى عكس الكتلة الحيوية الحديثة، يتوقع أن يتم التخلص التدريجي من دور الكتلة الحيوية التقليدية إلى حد كبير بحلول عام 2050 في السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. ويعكس ذلك إلى حد كبير استخدامه الحالي في المباني في الاقتصادات الناشئة والذي سينتهي مع زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء ووقود الطهي النظيف. ويعد استخدام الكتلة الحيوية التقليدية أكثر ثباتاً في سيناريو الزخم الجديد، مما يعكس تباطؤ كهربة أنظمة الطاقة في الاقتصادات الناشئة. وبشكل عام، ستهيمن الاقتصادات الناشئة على نمو الكتلة الحيوية الحديثة وفقاً السيناريوهات الثلاثة، والتي تمثل حوالي 75% من النمو المتوقع حتى عام 2050، ***كما يوضح الشكل (19)***.

الشكل (19)

الطلب على الطاقة الحيوية وفقاً للقطاع في السيناريو المتسارع، (2019-2050)

إمدادات الطاقة الحيوية وفقاً للنوع في السيناريو المتسارع، (2019-2050)

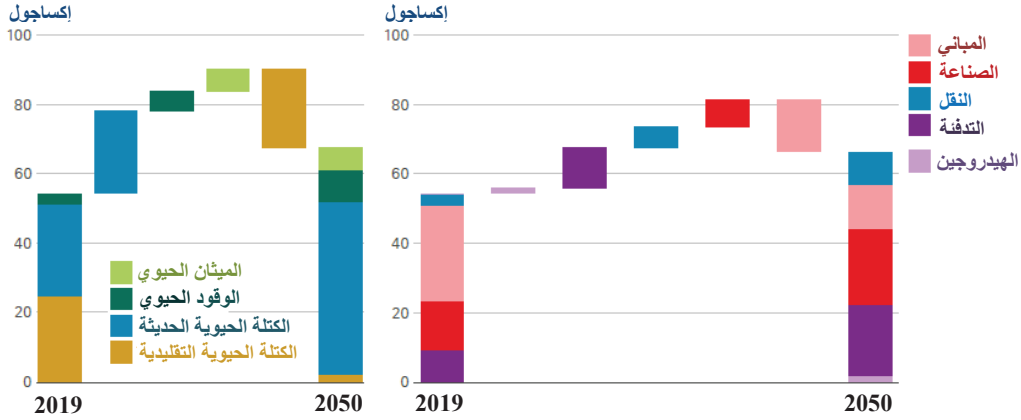

المصدر: BP, Energy Outlook 2023 .

ومن ناحية أخرى، يشـــير تقرير "توقعات تحول الطاقة العالمي: مســـار 1.5 درجة مئوية" الصـــادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شـــهر مارس 2023، إلى أنه من المتوقع أن تُزيد أهداف الطاقة المتجددة الحالية من إجمالي ســـعة الطاقة المتجددة إلى 5.4 تيراواط بحلول عام 2030، وهو ما يمثل أقل من نصـف السـعة اللازمة لمسـار 1.5 درجة مئوية (11.2 تيراواط). هذا ولا يزال يتعين مواءمة أهداف خطط الطاقة الوطنية مع تلك الموجودة في المساهمات المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس وفقاً للاســـتخدامات النهائية، فمن بين 183 دولة لديها بالفعل مكونات للطاقة المتجددة في مســـاهماتها المحددة وطنياً، كان لدى 143 دولة فقط هدفاً محدداً كمياً (من ضمنها 108 لقطاع توليد الطاقة).

كما أوضـــح التقرير أن هناك بعض التقدم الذي تم إحرازه، لا ســـيما في قطاع توليد الطاقة، حيث تمثل مصـادر الطاقة المتجددة نسبة 83% من السعة المضـافة في قطاع توليد الطاقة، ووصـلت حصـــتها إلى 40% من توليد الطاقة المركبة عالمياً في عام 2022، حيث تمت إضـــافة نحو 295 جيجاوات من مصـــادر الطاقة المتجددة، وهي أكبر زيادة ســـنوية في ســـعة الطاقة المتجددة. وحافظت دراسة الجدوى التجارية القوية لمصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب السياسات التمكينية الداعمة، على اتجاه تصـاعدي في حصـتها من مزيج الطاقة العالمي. ومع ذلك، لا يزال النشـر العام يتركز على عدد محدود فقط من المناطق الجغرافية، حيث تســـتحوذ الصـــين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على 75% من إجمالي السعة المضـافة للطاقة المتجددة عالمياً. وعلى الرغم من أن عمليات نشـــر الطاقة المتجددة على نطاق واســـع ترتبط عادة بالدول التي لديها أنظمة طاقة متطورة، فمن الضـــروري توســـيع الانتشـــار في مناطق أخرى، لا ســـيما في الدول النامية التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، ***كما يوضح الشكل (20)***.

الشكل (20)
السعة المضافة سنوياً في قطاع توليد الطاقة، (2002-2022)

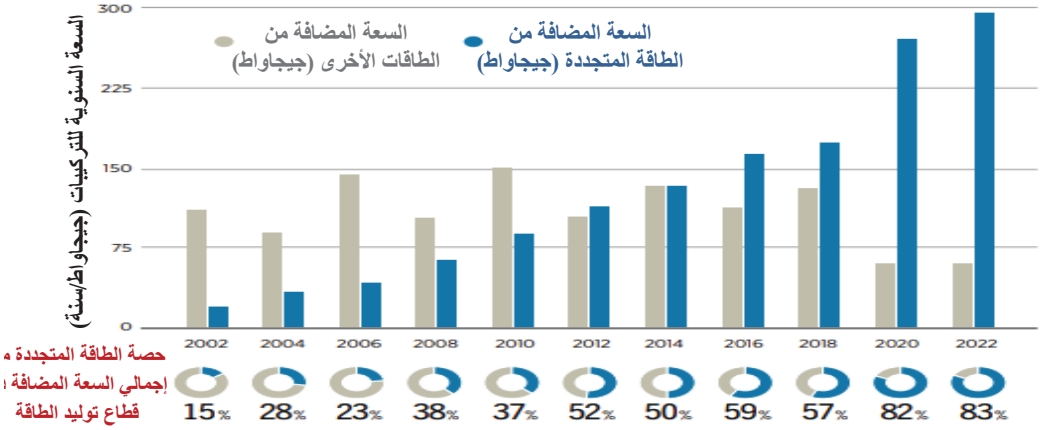

المصدر: IRENA, World Energy Transitions Outlook 2023: 1.5°C Pathway .

ولا يزال الاستثمار في الطاقة المتجددة يتركز في عدد محدود من الدول ويركز فقط على عدد محدود من التقنيات. حيث بلغ الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة حوالي 0.5 تريليون دولار في عام 2022 وهو مستوى أقل من ثلث متوسط الاستثمار المطلوب سنوياً في مصادر الطاقة المتجددة بموجب سيناريو 1.5 درجة مئوية. علاوة على ذلك، استفاد أقل من نصف سكان العالم بنسبة 85% من الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة في عام 2022، واستحوذت إفريقيا على 1% فقط من السعة الإضافية في عام 2022. ومن جانب أخر، بلغت الاستثمارات في حلول الطاقة المتجددة خارج الشبكة في عام 2021 نحو 0.5 مليار دولار وهو مستوى أقل بكثير من 15 مليار دولار مطلوبة توفيرها سنوياً حتى عام 2030. وفي حين أن العديد من الخيارات التكنولوجية متاحة، تركزت معظم الاستثمارات في الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح (حوالي 95%)، ومن ثم يجب أن تتدفق أحجام أكبر من الاستثمارات إلى تقنيات أخرى لتحول الطاقة مثل الوقود الحيوي والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية، وكذلك إلى القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي لديها حصص أقل من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (مثل التدفئة والنقل).

ويتوقع سيناريو 1.5 درجة مئوية أن تصبح الكهرباء الناقل الرئيسي للطاقة، وتمثل أكثر من 50% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي. هذا ويساهم نشر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة

وكهربة قطاعات الاستخدام النهائي في هذا التحول. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تلعب الكتلة الحيوية الحديثة والهيدروجين أدواراً أكثر أهمية، لتصل حصتهما إلى نحو 16% و 14% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي بحلول عام 2050 على التوالي. والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يأتي 94% من استهلاك الهيدروجين من مصادر الطاقة المتجددة، مما يشير إلى الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة. ويشير سيناريو 1.5 درجة مئوية أيضاً إلى توقع انخفاض إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة تصل إلى 15% خلال الفترة (2020 – 2050)، مما قد يشير إلى الاتجاه نحو إزالة الكربون ومستقبل طاقة أكثر استدامة.

ومن المتوقع نمو حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية على المستوى العالمي من 16% في عام 2020 إلى 77% في عام 2050 بموجب سيناريو 1.5 درجة مئوية، مما يتطلب معدل نمو سنوي يبلغ 13 ضعف المعدل الحالي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النمو إلى استقرار إمدادات الطاقة الأولية بسبب زيادة كفاءة الطاقة ونمو مصادر الطاقة المتجددة. وسيتغير مزيج الطاقة بشكل كبير في هذه الحالة، مع مكاسب صافية تبلغ 61% في حصة الطاقة المتجددة خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2050، مدفوعة بمزيج من كهربة الاستخدام النهائي والوقود المتجدد والاستخدام المباشر. ويعد تحقيق هذا المستوى من أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف المناخ العالمية وسيتطلب استثمارات كبيرة ودعماً للسياسات، فضلاً عن الابتكار المستمر، ***كما يوضح الشكل (21)***.

الشكل (21)

إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في إطار سيناريو 1.5 درجة مئوية، (2020-2050)

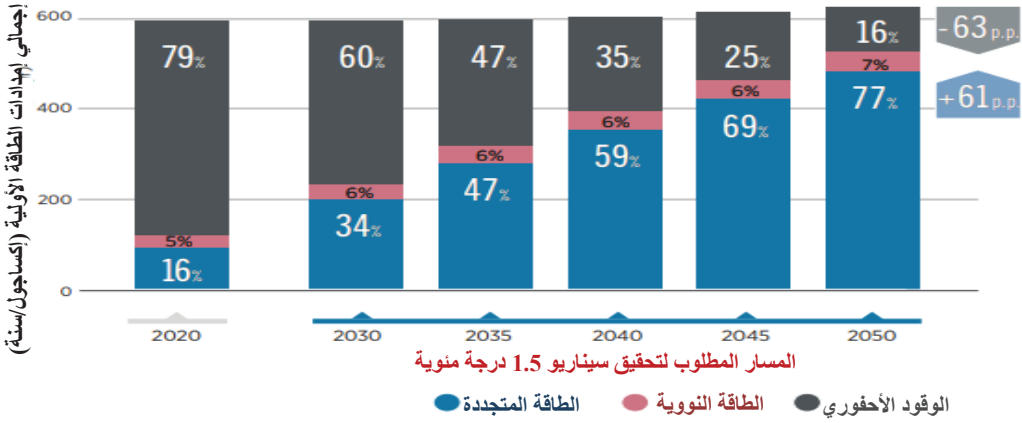

المصدر: IRENA, World Energy Transitions Outlook 2023: 1.5°C Pathway .

من جانب أخر، يتوقع أن يتضـــاعف توليد الكهرباء أكثر من ثلاث مرات من عام 2020 إلى عام 2050، حيث يأتي نســبة 91% من إجمالي توليد الكهرباء من مصـــادر الطاقة المتجددة، مقارنة بنسبة بلغت 28% في عام 2020. كما يتوقع أن يشـهد توليد الكهرباء من الفحم والنفط انخفاضـاً حاداً، قبل أن يتم ينتهي تدريجياً بشكل كامل بحلول منتصف القرن. ويتوقع أن يوفر الغاز الطبيعي نسبة 5% من إجمـالي توليد الكهربـاء بحلول عـام 2050، مع تلبيـة بـاقي احتيـاجـات من خلال الطـاقـة النوويـة. **ويتطلب تحقيق هذا الانتقال مزيج من تقنيات الطاقة المتجددة ذات الأســعار المعقولة بشــكل متزايد والاعتماد الأوســع للتقنيات الكهربائية لتطبيقات الاســتخدام النهائي – لا ســيما في النقل والتدفئة، *كما يوضح الشكل (22)*.**

الشكل (22)

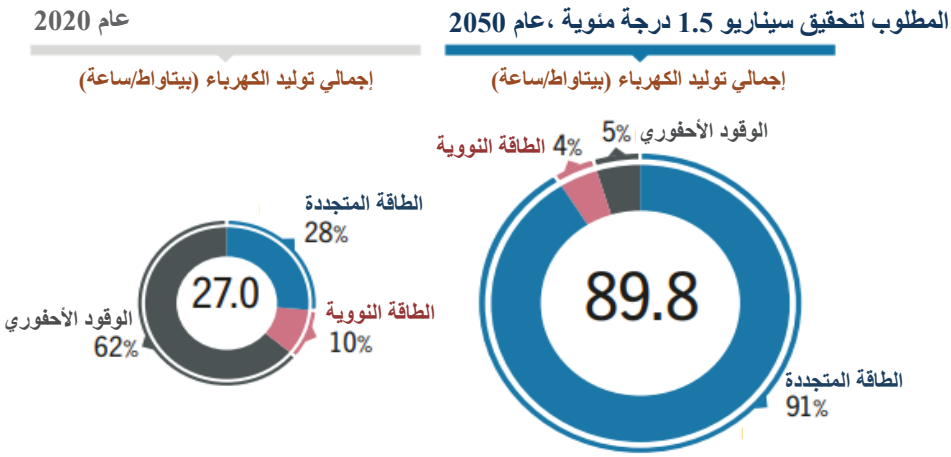

المصدر: IRENA, World Energy Transitions Outlook 2023: 1.5°C Pathway .

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

يشير تقرير "اقتصاد الهيدروجين في عام 2023" الصادر عن مؤسسة "RystadEnergy" لتحليلات الطاقة إلى أن الهيدروجين الأخضر استحوذ على حصة بلغت 87% من مشروعات الهيدروجين المعلن عنها في عام 2022، يأتي ذلك تزامناً مع أسعار الغاز الطبيعي المرتفعة في أوروبا والتي دفعت تكلفة إنتاج الهيدروجين القائم على الوقود الأحفوري إلى مستويات مرتفعة للغاية – ما يصل إلى 14 دولار/ كجم مقارنة بالمستوى المعتاد الذي تراوح ما بين 1 إلى 2 دولار/ كجم خلال الأعوام الماضية.

وتظهر الحركة على جانب الطلب على الهيدروجين تقدماً وتطوراً، وتشير التوقعات إلى أنه للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية يستوجب مستوى طلب يبلغ 300 مليون طن بحلول عام 2050. وفي هذا السياق، من المتوقع ارتفاع الإمدادات العالمية من الهيدروجين اعتباراً من عام 2025، إلا أن محدودية الطاقة الإنتاجية الحالية للهيدروجين النظيف والتي لا تزيد عن نسبة 20% من أهداف الكربون الوطنية والأقليمية، ستؤدي إلى نقص كبير في الإمدادات بعد عام 2035، ***كما يوضح الشكل (23)***.

الشكل (23)
ميزان الطلب والإمدادات العالمية من الهيدروجين، وفقاً للمشروعات المعلن عنها حتى يناير 2023
(مليون طن)

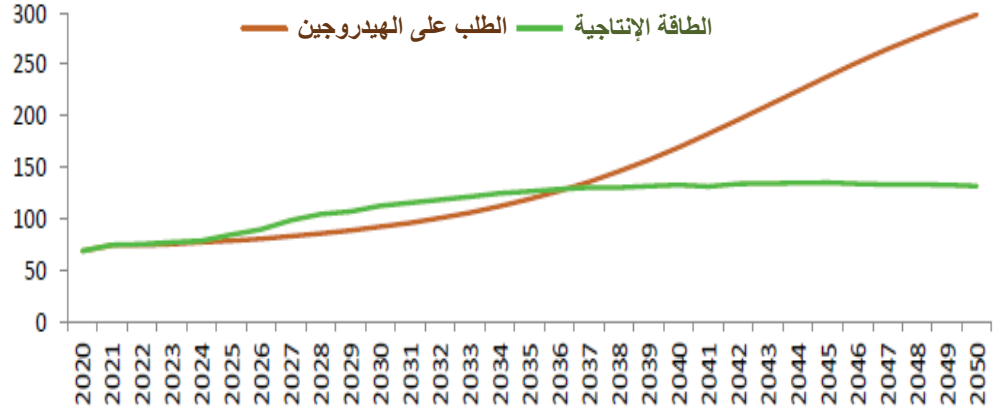

المصدر: Rystad Energy, The hydrogen economy in 2023 .

وبشكل عام، فإن سياسات الطاقة تظل هي الأساس في مدى التطور المستقبلي في إمدادات الهيدروجين. وقد جاء أمن الطاقة كأحد أهم العوامل الدافعة لاقتصاد الهيدروجين في عام 2022، بالنظر إلى أهداف الهيدروجين المتجدد في خطة "RePowerEU" الموضوعة من قبل المفوضية الأوروبية، فضلاً عن الحوافز التجارية القوية للهيدروجين منخفض الكربون في شكل ائتمانات ضريبية بموجب قانون خفض التضخم الأمريكي، مع توقع تطورات أكثر تقدماً خلال عام 2023.

هذا ويذكر أن عدد الدول التي وضعت استراتيجياتها الخاصة بالهيدروجين بلغ 36 دولة حتى عام 2022، وقامت 5 دول بتحديث استراتيجياتها تحديد أهدافاً وطنية جديدة في عام 2022، مثل بلجيكا وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن يزداد العدد الإجمالي لاستراتيجيات الهيدروجين الوطنية خلال عام 2023، حيث تقوم دول مثل البرازيل والإكوادور واليونان بإعداد استراتيجياتها، وتحتوي هذه الاستراتيجيات على مجموعة من الأهداف لكل من إنتاج الهيدروجين وتطبيقاته التي تتركز بشكل رئيسي في الصناعة والنقل.

يشير التقرير إلى أنه من بين 700 مشروع تقريباً للهيدروجين النظيف تم الإعلان عنها على مستوى العالم، تنتج حوالي 40 مليون طن سنوياً في عام 2030، ستشكل الإمدادات من أوروبا وأمريكا الشمالية أكثر من 50% (حوالي 24 مليون طن سنوياً). ويتوقع أن يستحوذ الهيدروجين الأخضر على الحصة الأكبر من إجمالي إمدادات الهيدروجين النظيف في أوروبا، لا سيما بسبب الرياح البحرية القوية قبالة الساحل الغربي. بينما يتوقع تركز إنتاج الهيدروجين الأزرق في أوروبا بشكل أساسي في كل من المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا، حيث يتم تخزين ثاني أكسيد الكربون في منطقة بحر الشمال. وتجدر الإشارة إلى أنه يُنظر إلى المناطق الجغرافية التي تتمتع بأفضل الموارد المحتملة لاقتصاديات المشروعات الجيدة، وبالتحديد إفريقيا والشرق الأوسط، على أنها مناطق إنتاج الهيدروجين الأخضر الناشئة في العالم. أما فيما يخص آسيا - المنطقة الأكثر طلباً – يتوقع ارتفاع إنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق خلال الأعوام القادمة، وسيأتي جزء كبير من الزيادة في إنتاج الهيدروجين الأزرق من خلال إعادة توظيف مصفاة Jamnagar لتكرير النفط في الهند، وهي أكبر مصفاة لتكرير النفط في العالم، ***كما يوضح الشكل (24)***.

الشكل (24)
الطاقة الإنتاجية من الهيدروجين وفقاً للمناطق الجغرافية، (2025-2030)
(مليون طن)

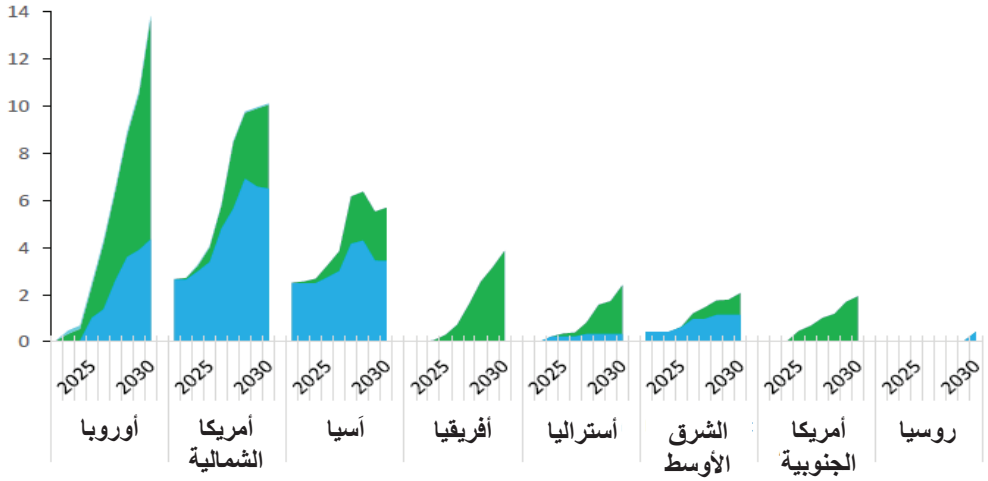

المصدر: Rystad Energy, The hydrogen economy in 2023 .

تظهر آسيا أقوى طلب على الهيدروجين حتى عام 2050، في حال تحقيق أهداف الكربون الخاصة بصافي الانبعاثات الصفرية، وتساهم الصناعات الثقيلة في كل من الصين والهند بشكل كبير في هذا الطلب، والذي من المرجح أن يقابله الإمدادات المحلية. ومن المرجح أن تلبي اليابان وكوريا الجنوبية الطلب المتوقع على الهيدروجين من الواردات ومشتقات الهيدروجين. تأتي أوروبا وأمريكا الشمالية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، مع توقع أن يكون مزيج الطلب فيهما مختلفاً، حيث ستكون أوروبا السوق الأكثر تنوعاً لتطبيقات الهيدروجين المحتملة، كما أنها ستكون أيضاً سوق رئيسي للاستيراد وهي تستعد لذلك بالفعل من خلال خطة REPowerEU وخطط الشركات.

معظم المناطق الجغرافية الأخرى ليس لديها طلب قوي متوقع على الهيدروجين، فعلى الرغم من مصادر الطاقة المتجددة الوفيرة في أستراليا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط، فإن جميع المشروعات التي يتم التخطيط لها في هذه المناطق موجهة لتصدير الهيدروجين، ***كما يوضح الشكل (25)***.

الشكل (25)
الطلب على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية
(مليون طن)

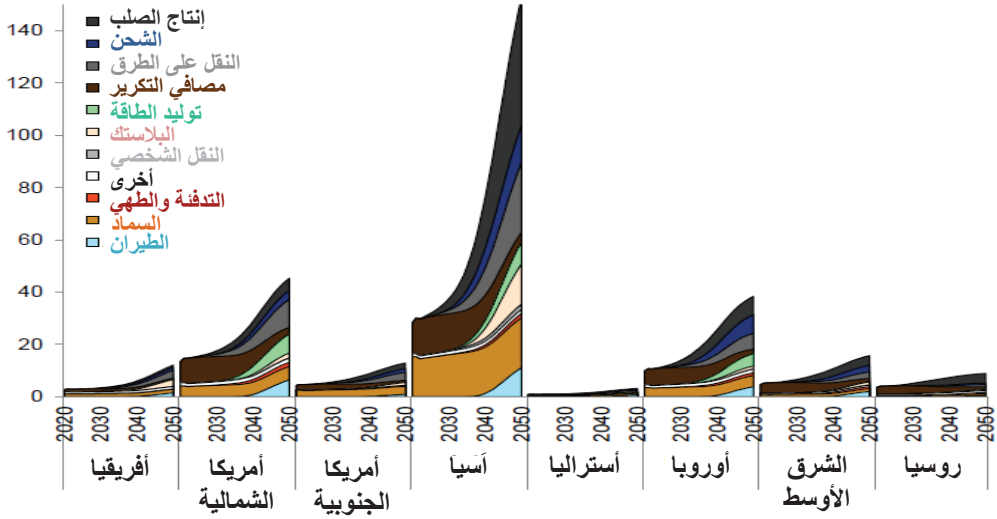

المصدر: Rystad Energy, The hydrogen economy in 2023 .

أوضـح التقرير أنه نظراً لانخفاض حجم كثافة الطاقة وتحديات النقل، فإن خطوط الأنابيب هي الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر جدوى لنقل الهيدروجين الغازي وتسـهيل الواردات من المناطق المتقاربة جغرافياً. وعلى المسـتوى العالمي، يتم نقل الهيدروجين الغازي بالفعل عن عبر 5000 كيلومتر من شبكات خطوط أنابيب الهيدروجين، التي تديرها شركات خاصة، وتستخدم لتزويد الغاز للمستخدمين الصناعيين. هذا ويمثل استيراد الهيدروجين عبر خطوط الأنابيب استراتيجية قابلة للتطبيق لاستكمال الإنتاج المحلي.

الجدير بالذكر اسـتيراد الهيدروجين الأخضـر قد يكون أقل تكلفة من الإنتاج المحلي في بعض المناطق الجغرافية مثل أوروبا. فعلى سـبيل المثال، تعتبر الأمونيا ناقلًا مثالياً للهيدروجين، حيث يمكن إنتاجها باسـتخدام الهيدروجين الأخضـر في المناطق التي يكون فيها الإنتاج قائم على الطاقة المتجددة الوفيرة منخفضـة التكلفة، ويتم نقله بعد ذلك إلى المناطق ذات الطلب المرتفع، ثم يتم تحويله مجدداً إلى الهيدروجين الأخضر.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شـــهد الربع الأول من عام 2023 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشـــكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. قرار دول تحالف أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجه من النفط الخام

أعلن بعض أعضـــاء تحالف دول أوبك+ عن إجراء خفض إضـــافي طوعي في إنتاج النفط، ابتداء من شهر مايو 2023 وحتى نهاية عام 2023. وجاء ذلك في بيانات رسمية منفصلة صادرة عن تلك الدول، تم تأكيدها خلال الاجتماع الثامن والأربعون للجنة المراقبة الوزارية المشـــتركة الذي عُقد افتراضـــياً مســـاء يوم الاثنين 3 أبريل 2023. وفي هذا الســـياق، أعلنت وزارة الطاقة الســـعودية أن المملكة ستنفذ تخفيضاً طوعياً في انتاجها بمقدار 500 ألف برميل/يوم خلال الفترة المشار إليها أعلاه، كما أعلنت وزارة النفط الكويتية أن دولة الكويت ســـتقوم بخفض طوعي لإنتاجها مقداره 128 ألف برميل/يوم، وأعلنت وزارة الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن خفض إضـــافي للإنتاج النفطي لدولة الإمارات بمقدار 144 ألف برميل/يوم، وأعلنت وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان عن خفض طوعي لإنتاج السلطنة مقداره 40 ألف برميل/يوم، وأعلنت وزارة الطاقة الجزائرية عن قرارها بالخفض الطوعي لإنتاج النفطي بمقدار 48 ألف برميل/يوم، وأعلنت وزارة النفط العراقية عن خفض طوعي لإنتاجها من النفط بمقدار 211 ألف برميل/يوم، وأعلنت كازاخستان عن خفض لإنتاجها مقداره 78 ألف برميل/يوم، وسيتم ذلك بالتنسيق مع عدد من الدول المشاركة في إعلان التعاون من أعضاء منظمة أوبك ومن خارجها، وهو إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط. وأشار الاجتماع إلى أن هذا سيكون بالإضافة إلى خفض الإنتاج البالغ 2 مليون ب/ي من مستوى إنتاج أغسطس 2022 والمتفق عليه في الاجتماع الوزاري رقم "33" لدول أوبك+ الذي عُقد في 5 أكتوبر 2022. ومن جانبها أعلنت روســـيا عن تمديد قرار خفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل/يوم والذي بدأ فعلياً في شهر مارس الماضي حتى نهاية عام 2023.

وبناء على ما تقدم، يكون إجمالي خفض الإنتاج المعلن من بعض دول تحالف أوبك+ خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023 هو 3.657 مليون برميل/يوم (منه 1.657 مليون ب/ي خفض إضافي طوعي و 2 مليون ب/ي خفض متفق عليه وفقاً للقرار المتخذ في شهر أكتوبر 2022).

الجدول (13)
إنتاج دول تحالف أوبك+ الشهري المستهدف خلال الفترة (مايو 2023 – ديسمبر 2023)
(ألف برميل/يوم)

	الإنتاج المرجعي – أغسطس 2022	الخفض المتفق عليه في شهر أكتوبر 2022	الخفض الإضافي الطوعي	الإنتاج الشهري المستهدف
السعودية	11004	-526	-500	9978
العراق	4651	-220	-211	4220
الامارات	3179	-160	-144	2875
الكويت	2811	-135	-128	2548
نيجيريا	1826	-84		1742
أنجولا	1525	-70		1455
الجزائر	1055	-48	-48	959
الكونغو	325	-15		310
الجابون	186	-9	-8	169
غينيا الاستوائية	127	-6		121
دول أوبك - 10	**26689**	**-1273**	**-1039**	**24377**
روسيا	11004	-526	-500	9978
المكسيك	1753			1753
كازاخستان	1706	-78	-78	1550
عُمان	881	-40	-40	801
أذربيجان	717	-33		684
ماليزيا	594	-27		567
البحرين	205	-9		196
جنوب السودان	130	-6		124
بروناي	102	-5		97
السودان	75	-3		72
دول خارج أوبك -10	**17167**	**-727**	**-618**	**15822**
تحالف أوبك+	**43856**	**-2000**	**-1657**	**40199**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. دخول الحظر الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ، ووضع سقف سعري لهذه الواردات

بناء على قرر الاتحاد الأوروبي المتخذ في السادس من شهر أكتوبر 2022، تم حظر تقديم المساعدة الفنية أو خدمات الوساطة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بتوفير النقل البحري لشحنات المنتجات النفطية الروسية اعتباراً من 5 فبراير 2023، إلا في حالة ما تم شراء المنتجات النفطية الروسية بسعر لا يتعدى حد أقصى يتفق عليه مسبقاً.

هذا وقد وافقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) والاتحاد الأوروبي واستراليا في الرابع من شهر فبراير 2023 على وضع سقف سعري للمنتجات النفطية (المنقولة بحراً) المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها، عند مستوى يبلغ 100 دولار للبرميل للمنتجات النفطية التي يتم تداولها بعلاوة عن أسعار النفط الخام – مثل الديزل والغازولين والكيروسين، وعند مستوى يبلغ 45 دولار للبرميل للمنتجات التي يتم تداولها بسعر منخفض – مثل النافتا وزيت الوقود، مع منح فترة انتقالية مدتها 55 يوم للشاحنات التي تحمل المنتجات النفطية من روسيا، والذي تم شراؤها وتحميلها على متن تلك الشاحنات قبل الخامس من فبراير 2023 وتفريغها في ميناء الوصول النهائي قبل الأول من أبريل 2023. بالإضافة إلى ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي مراجعة آلية الحد الأقصى لأسعار النفط الخام الروسي اعتباراً من منتصف مارس 2023، وستتم هذه المراجعة بانتظام كل شهرين.

يذكر أن روسيا كانت قد أعلنت في نهاية العام الماضي عن قرارها بحظر رسمي لتوريد النفط الخام ومنتجاته إلى الدول التي تضع سقفاً سعرياً على صادراتها النفطية، اعتباراً من شهر فبراير 2023 ولمدة خمسة أشهر.

وفي هذا السياق، أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن حظر الاتحاد الأوروبي على وقود الديزل من روسيا أدى إلى تغيير أنماط التجارة، حيث كان لدخول العقوبات حيز التنفيذ دوراً في انخفاض حصة واردات الديزل الروسي من إجمالي واردات شمال غرب أوروبا المنقولة بحراً إلى حوالي 2% فقط خلال شهر فبراير 2023، مقارنة بحصة بلغ متوسطها حوالي 53% خلال الفترة (أكتوبر 2021 – سبتمبر 2022).

وفي المقابل، ارتفعت الواردات من مناطق أخرى، ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط وآسيا. حيث جاءت أكبر زيادة في واردات الديزل إلى شمال غرب أوروبا من المملكة العربية السعودية،

لتصل إلى 202 ألف ب/ي في شهر فبراير 2023، مقارنة بمتوسط بلغ 68 ألف ب/ي خلال الفترة (أكتوبر 2021 – سبتمبر 2022). كما ارتفعت واردات الديزل من الهند بمقدار 110 ألف ب/ي لتبلغ 161 ألف ب/ي. وارتفعت بالمثل واردات الديزل من الصين لتصل إلى 119 ألف ب/ي ومن كوريا الجنوبية لتصل إلى 45 ألف ب/ي خلال شهر فبراير 2023، رغم عدم كونهما مصدرين ثابتين لتوريد الديزل إلى أوروبا قبل فرض الحظر.

وعلى الرغم من انخفاض واردات الديزل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى شمال غرب أوروبا خلال شهري يناير وفبراير 2023، إلا أنها كانت مرتفعة نسبياً خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد ارتفع متوسط تلك الواردات إلى 107 ألف ب/ي خلال الفترة (أكتوبر 2022 – فبراير 2023) مقارنة بمتوسط بلغ نحو 43 ألف ب/ي خلال الفترة (أكتوبر 2021 – سبتمبر 2022)، ***كما يوضح الشكل (26)***.

الشكل (26)
واردات شمال غرب أوروبا من الديزل، وفقاً للمصدر (فبراير 2021-فبراير 2023)
(مليون برميل/يوم)

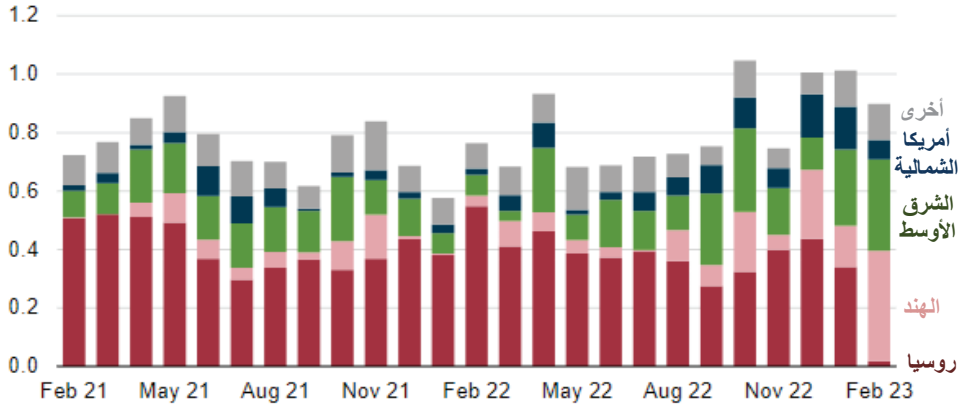

المصدر: شركة Vortexa لتتبع حركة الناقلات، 1 مارس 2023.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أن كل من الطقس الدافئ، وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي، وتنامي المخاوف الاقتصادية، قد ساهم في انخفاض أسعار الديزل في شمال غرب أوروبا منذ الأسبوع الأخير من شهر يناير 2023 ليصل إلى مستوى أقل من المستوى المسجل قبل الأزمة الروسية الأوكرانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن خسارة أوروبا لروسيا كمورد رئيسي لوقود الديزل يعني أنها ستحتاج إلى

الاستيراد من مناطق أبعد جغرافياً. وقد تؤدي ديناميكيات العرض والطلب غير المؤكدة بشأن واردات أوروبا من الديزل إلى تقلب الأسعار حتى تتكيف الأسواق تماماً مع الديناميكيات الجديدة الناجمة عن الحظر الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية والسقف السعري المفروض عليها.

3. محاولة إحياء قانون "NOPEC"

أعاد بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في الثامن من مارس 2023، طرح مشروع قانون "No Oil Producing and Exporting Cartels - "NOPEC – أي "لا تكتلات احتكارية لإنتاج وتصدير النفط"، والذي يهدف إلى إدخال تعديلات على قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي بإلغاء الحصانة السيادية التي تحمي منظمة أوبك وشركات النفط الوطنية في دولها الأعضاء من المساءلة القضائية مع السماح لوزارة العدل الأمريكية بفرض رسوم مكافحة الاحتكار لممارسات التسعير غير القانونية.

يزعم مؤيدي مشروع القانون أن منظمة أوبك تسعى إلى تحديد أسعار النفط العالمية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، دون التفاتهم إلى موجة التضخم العالمية المرتفعة التي دفعت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لكبح جماحها وسط مخاوف من حدوث ركود في أداء الاقتصاد العالمي، وكذلك التدخل المباشر في آليات التسعير بسوق النفط من قبل كل من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والاتحاد الأوروبي وأستراليا والتي فرضت سقف سعري على صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً.

كما لم يلتفت مؤيدي مشروع القانون إلى أنه في حاله إقراره سيؤدي إلى عجز الإمدادات عن تلبية الطلب المستقبلي في سوق النفط العالمية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل تواجد عدد من العوامل، أولها، محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة الناجمة عن نقص الاستثمارات في قطاع النفط والذي تفاقم بدوره بسبب محاولات الاستغناء عن الوقود الأحفوري. وثانيها، انخفاض المخزونات الاستراتيجية إلى مستويات متدنية حرجة على خلفية استخدامها من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال العام الماضي كأداة للتأثير على موازين السوق النفطية في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية وهو الأمر الذي ثبُت عدم فعاليته بمرور الوقت. وآخرها، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على إنتاج النفط الخام في روسيا.

والجدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها التلويح باستخدام هذا القانون، وقد فشلت الإصدارات السابقة من مشروع القانون، وأخرها إقراره من قبل اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأمريكي في الخامس من شهر مايو 2022، غير أنه لم يتم إقراره من مجلسي الشيوخ والنواب والمصادقة عليه من الرئيس الأمريكي. ويأتي ذلك وسط اعتراض من قبل الجهات الفاعلة في صناعة النفط العالمية، بما في ذلك معهد البترول الأمريكي الذي أشار إلى أن هذا القانون سيؤدي إلى زيادة الإنتاج عن حاجة السوق، مما قد يخفض الأسعار بدرجة تجد معها شركات الطاقة الأمريكية صعوبة في تعزيز إنتاجها، ويهدد أمن الطاقة الأمريكي.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أن دول أوبك لا تحدد إطلاقاً أسعار النفط منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، وكل ما تهدف إليه بشكل أساسي هو ضمان استقرار وتوازن سوق النفط العالمية، من خلال التعاون والتنسيق مع بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط من خارجها ضمن تحالف دول "أوبك+"، وهو ما نجحت في تحقيقه بالفعل على مدى الأعوام الماضية التي تعرضت خلالها سوق النفط العالمية لصدمات حادة مثل جائحة كورونا، وآخرها الأزمة الروسية الأوكرانية.

4. مشروع "Willow" للتنقيب عن النفط في ولاية ألاسكا الأمريكية

أقرت الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث عشر من شهر مارس 2023، مشروع للتنقيب عن النفط في ولاية ألاسكا، يعرف بأسم مشروع "Willow"، يهدُف المشروع إلى إنتاج حوالي 180 ألف برميل/ نفط في ذروته على مدى 30 عام، باستثمارات تُقدر قيمتها بنحو 8 مليار دولار. ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع 2500 وظيفة، ويحقق نحو 17 مليار دولار من العائدات للحكومة الفيدرالية، ويعزز أمن الطاقة المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لما صرحت به شركة ConocoPhillips الأمريكية للاستكشاف والإنتاج.

جاء هذا القرار على الرغم من المعارضة الواسعة للمشروع بسبب آثاره المحتملة على البيئة والمناخ، حيث تشير التقديرات إلى أنه سينتج عنه حوالي 278 مليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفقاً لبيان الأثر البيئي النهائي لخطة المشروع، وهو ما يُعادل تقريباً حجم الانبعاثات التي تنتجها نحو 66 محطة طاقة جديدة تعمل بالفحم في عام واحد فقط.

والجدير بالذكر، أن نظرة الإدارة الأمريكية تجاه الاستثمارات المحلية في مجال النفط قد تغيرت بشكل ملحوظ، مُنذ بداية الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة. ففي بداية

عهد الرئيس الأمريكي الحالي تم إصدار قرارات بوقف منح التراخيص الجديدة للحفر على الأراضي الفيدرالية، أما الآن فقد تغير هذا التوجه عقب الانتقادات التي وجهت إلى الادارة الأمريكية بأنها المسؤولة عن تراجع الاستثمارات في قطاع النفط، وطالبت وزارة الطاقة الأمريكية الشركات بزيادة إنتاج النفط، وأقرت بأن التحول إلى الطاقة المتجددة لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. أسبوع أبوظبي للاستدامة 2023

عُقد أسبوع أبوظبي للاستدامة 2023 في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ما بين 14 إلى 19 يناير 2023، تحت شعار "معاً لتعزيز العمل المناخي وصولاً إلى مؤتمر COP28"، بحضور عدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات، بهدف توفير منصة لتحفيز الحوار الفعال بين مختلف الشركاء حول العالم من أجل ترجمة التعهدات إلى نتائج عملية تسهم في تحقيق الحياد المناخي في المستقبل وإحراز تقدم في جهود العمل المناخي المستدام لخير البشرية والكوكب.

ناقش الأطراف الرئيسية المعنية خلال فعاليات الأسبوع أبرز القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الأطراف "COP28"، وضرورة إشراك جميع فئات المجتمع والمعنيين بالشأن المناخي، وكيفية الاستفادة والبناء على التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس لتسريع جهود التقدم في مجال العمل المناخي خلال المؤتمر وما بعده.

هذا وقد صدرت عدة تقارير متخصصة عن أسبوع أبوظبي للاستدامة، تناولت أهمية تعزيز تمويل خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات كثيفة الانبعاثات والتي يصعب فيها الحد من الانبعاثات بهدف دعم جهود إزالة الكربون. حيث يُعد خفض الانبعاثات في تلك القطاعات، كالأسمنت والصلب والألمنيوم والبتروكيماويات والشحن والطيران والصناعات الثقيلة والتصنيع، أمراً حيوياً في إطار جهود الحد من تداعيات تغير المناخ (يتسبب قطاع الصناعة والنقل في ما يقرب من نصف حجم الانبعاثات العالمية). كما أشارات إلى التباين في التقنيات المتاحة لإزالة الكربون، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال الأعوام الأخيرة، توجد فجوة بين التقنيات "الرائدة" وإمكانية تطبيقها على نطاق تجاري واسع، مما يتسبب في تأخر القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في جهود إزالة الكربون. وأكدت التقارير على أهمية زيادة دعم القطاع العام، وتعزيز التقارب بين القطاعين العام والخاص،

مع دعوة الحكومات في العالم إلى تقديم حوافز مبتكرة في مجالات التمويل والتشريعات والضرائب لدعم تحقيق أهداف الحياد المناخي الوطنية. كما أوضحت أن نشر الحلول المناخية القائمة على المحيطات يلعب دوراً حاسماً في ضمان قدرة الاقتصاد الأزرق على دعم النمو المستدام للمجتمعات وتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفرية، حيث يمكن للمحيطات امتصاص نسبة 25% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتقاط نسبة 90% من الحرارة الزائدة الناتجة عن هذه الانبعاثات، ووفقاً للأمم المتحدة يُعد الحفاظ على سلامة المحيطات أمر حيوي في مكافحة تغير المناخ.

2. إطلاق مبادرة "تحفيز الشراكة بين المنظمات غير الهادفة للربح والقطاعين الحكومي والخاص لزيادة تمويلات العمل المناخي"

أُطلقت مبادرة "تحفيز الشراكة بين المنظمات غير الهادفة للربح والقطاعين الحكومي والخاص لزيادة تمويلات العمل المناخي" على هامش فعاليات منتدى دافوس الذي عُقد في سويسرا خلال شهر يناير 2023. تستهدف المبادرة خلق شراكات بناءة بين المنظمات غير الهادفة للربح والقطاعين الحكومي والخاص، من أجل حشد التمويلات والاستثمارات لمواجهة التغيرات المناخية وتشجيع التحول الأخضر، وزيادة الموارد المتاحة والتمويل الإضافي لتنفيذ أجندة العمل المناخي على مستوى العالم، ودعم الجهود الدولية الهادفة لسد فجوة التمويلات المناخية التي تُقدر بنحو 100 تريليون دولار من أجل نشر الحلول العادلة للحفاظ على المناخ والطبيعة بحلول عام 2050.

3. تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[11] "IPCC"– تغير المناخ 2023: التقرير التجميعي

استعرض تقرير "تغير المناخ 2023 – التقرير التجميعي" الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الدولية المعنية بتغير المناخ في مارس 2023، الخيارات التي يمكن اتخاذها حالياً لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع التغيرات المناخية، مع تسليط الضوء على الخسائر والأضرار التي حدثت فعلياً بسبب تغير المناخ والمتوقع استمرارها في المستقبل والتي من شأنها أن توقع أشد الضرر على الفئات والنظم الإيكولوجية الأكثر ضعفاً. كما تناول التغييرات المطلوبة في قطاع الأغذية

[11] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "IPCC" هي الهيئة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بتقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ. وقد أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للارصاد الجوية (WMO) في عام 1988 لتزويد القادة السياسيين بتقييمات علمية دورية بشأن تغير المناخ. وتضم الهيئة حالياً 195 دولة عضواً.

والكهرباء والنقل والصناعة والمباني واستخدام الأراضي باعتبارها سبلاً هامة لخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى التوجه إلى أنماط الحياة منخفضة الكربون والتي من شأنها تحسين الصحة والرفاهية.

وأشار التقرير إلى أن أحد الأهداف المناخية الهامة يتمثل في الإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وأفاد بأن تحقيق ذلك التوجه يتطلب خفضاً كبيراً وسريعاً ودائماً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات خلال العقد الحالي (تقليصها إلى النصف تقريباً بحلول عام 2030) لإقامة عالم مستدام. وفي هذا السياق، اقترح التقرير تبني مفهوم "التنمية المقاومة للمناخ" كأحد الحلول وهو يتضمن دمج كل من تدابير التكيف مع تغير المناخ، وإجراءات تقليل أو تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بطرق توفر فوائد أكبر، وتشمل الأمثلة على ذلك توفير الطاقة النظيفة، والكهرباء منخفضة الكربون، وتعزيز النقل المنعدم والمنخفض الكربون، وتحسين جودة الهواء.

وأكد التقرير على قدرة الحكومات على تقليص الحواجز التي تحول دون خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك من خلال التمويل العام وإرسال إشارات واضحة للمستثمرين وتوسيع نطاق التدابير السياسية، لا سيما في ظل وجود رأس مال عالمي كافي للحد بشكل سريع من غازات الاحتباس الحراري.

4. إطلاق برنامج "مندوبي الشباب الدولي للمناخ" ضمن فعالية الطريق إلى COP28

أطلقت رئاسة الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) المقرر عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر – 12 ديسمبر 2023، برنامجاً دولياً جديداً يهدف إلى تمكين الشباب للمشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر. وجاء إطلاق برنامج "مندوبي الشباب الدولي للمناخ" ضمن فعالية الطريق إلى COP28 التي أقيمت في مدينة دبي في منتصف شهر مارس 2023. سيعمل برنامج مندوبي الشباب الدولي للمناخ على إتاحة الفرصة لـ 100 شاب للمشاركة في عملية التفاوض بشأن سياسات المناخ الدولية، مع إعطاء الأولوية لمندوبي الدول المدرجة في قائمة أقل الدول نمواً، والدول الجُزرية الصغيرة النامية، والشعوب الأصلية، والأقليات الأخرى في مختلف أنحاء العالم. وتتمثل أهداف

البرنامج في ما يأتي: أولاً، التأكد من تضمين آراء الشباب ومقترحاتهم بشكل كامل في صنع سياسات المناخ العالمية والحوارات المتعلقة بها. ثانياً، بناء مهارات الشباب وقدراتهم ومعرفتهم وشبكات تواصلهم- وخاصة في الدول الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ- لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في العمل المناخي. ثالثاً: تقديم نموذج للإدماج الناجح للشباب في عملية مؤتمر الأطراف.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 527 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 18.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 545 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى قيام **دول أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتعديل مستوى إنتاجها الشهري خلال بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022، وفقاً للقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري رقم "33" الذي عُقد في الخامس من أكتوبر 2022، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (27)***.

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2022-2023)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2022	الربع الأول	18.096	159.7
	الربع الرابع	19.168	155.9
2023	الربع الأول*	18.641	136.2
التغير عن	الربع الرابع 2022	(0.527)	(19.8)
	الربع الأول 2022	0.545	(23.6)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (27)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

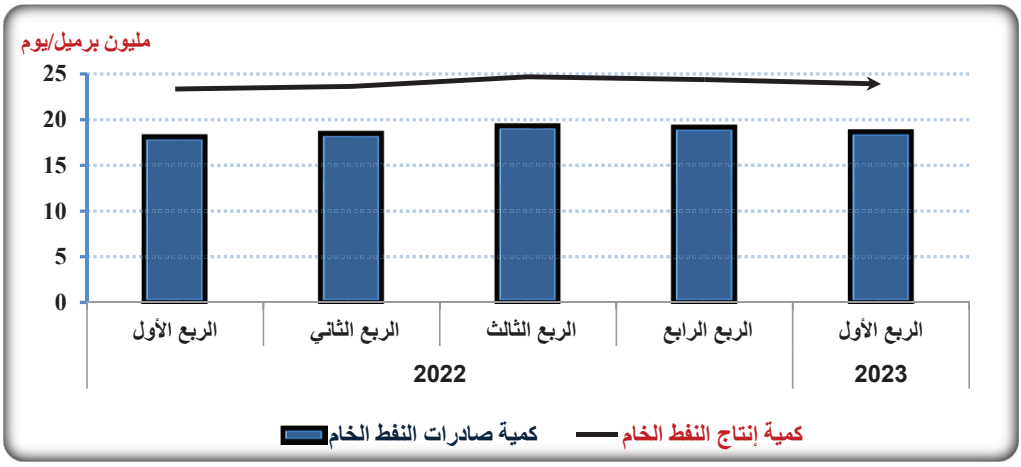

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الأول من عام 2023 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتنخفض للربع الثالث على التوالي مسجلة أدنى مستوياتها منذ الربع الرابع من عام 2021. فقد انخفضت قيمة صادرات النفط بحوالي 19.8 مليار دولار، أي بنسبة 12.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 136.2 مليار دولار، ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (28)***.

الشكل (28)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

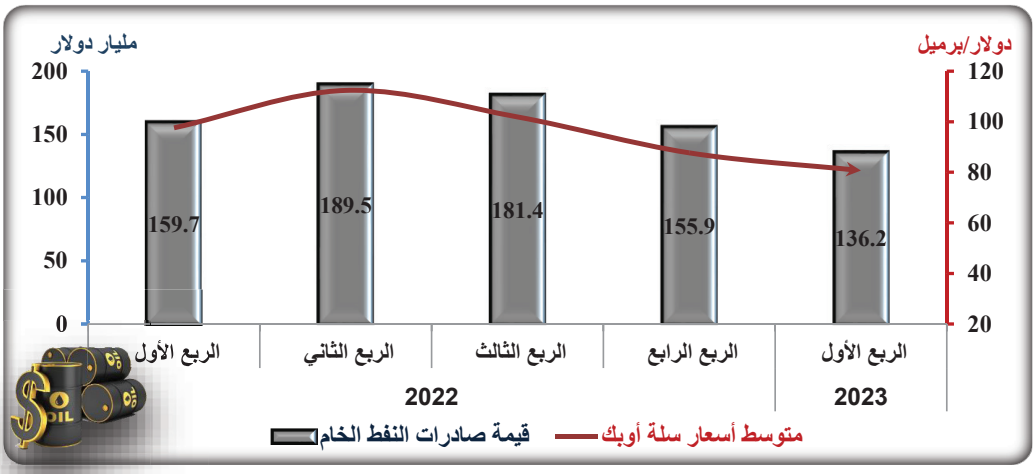

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2023، حيث استمر تباطئ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ومن المتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بمقدار 1.657 مليون ب/ي خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023 وقرار الخفض البالغ 2 مليون ب/ي المتفق عليه في شهر أكتوبر 2022، وتقلبات أسعار النفط، وهو ما سيكون له إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن زيادة عدم استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع معدلات التضخم وتنامي حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي، قد يشكل ضغطاً هبوطياً إضافياً على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي في أوائل شهر مايو 2023، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي أن تتوخى الدقة في إدارة عائداتها النفطية وتجنب التوسع في النفقات الجارية، وتحسين شفافية ميزانياتها، في ظل التقلبات المتوقعة في اتجاهات أسعار النفط. وينبغي أن تتصدى جهود المالية العامة في تلك الدول للتحديات التي يفرضها تغير المناخ وتحول نظام الطاقة، والتنوع الاقتصادي باستمرار في تعبئة الإيرادات غير النفطية.

وتجدُر الإشارة إلى أن استجابة السياسات النقدية للطفرة التضخمية واستخدام السياسات الاحترازية الكلية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، سيساهم بشكل كبير في الحد من الآثار الاقتصادية المباشرة لسلسلة الصدمات العالمية الأخيرة. كما أن استمرار الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، سيساهم في تواصل التحسن الملموس في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى 72.5 دولار/برميل في الربع الثاني من عام 2023. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 73.1 دولار/برميل في عام 2023. يذكر أن سوق النفط العالمية لا تزال تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن من المتوقع أن تتأثر أسعار النفط الخام سلباً خلال الربع الثاني من عام 2023 بكل من، مخاوف حدوث ركود في الاقتصاد العالمي في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية والاضطرابات المالية والمصرفية في الاقتصادات الرئيسية – لا سيما في الولايات المتحدة التي تواجه إمكانية التخلف عن سداد الديون، والمخاوف من أن يؤدي ضعف هوامش أرباح مصافي تكرير النفط – لا سيما في آسيا – إلى تقليص مصافي التكرير لعمليات شراء النفط على المدى القريب.

ومن العوامل التي يتوقع أن تقدم دعماً لأسـعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023، قرار دول تحالف أوبك+ بإجراء خفض إضـافي طوعي على إنتاجها من النفط الخام مقداره حوالي 1.7 مليون ب/ي خلال الفترة (مايو – ديسـمبر) 2023 بهدف دعم اسـتقرار سـوق النفط العالمي، والتفاؤل بشـأن انتعاش الاقتصـاد في الصـين – أكبر مسـتورد عالمي للنفط – عقب تخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا، والتوقعات بشأن ارتفاع الطلب مع بدء موسم العطلات والقيادة الصيفي، فضـلاً عن إشـارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أنه قد يوقف الزيادات في أسـعار الفائدة بشكل مؤقت وتخفيف البنك المركزي الأوروبي من سياسته التشديدية.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشـير أحدث توقعات منظمة الدول المصـدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 720 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق لتصـل إلى نحو 66.9 مليون ب/ي. **وبشـكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسـط تلك الإمدادات خلال عام 2023 بنحو 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 67.2 مليون برميل/يوم، وهو نفس مسـتوى التوقعات السـابقة. حيث من المتوقع أن تكون المحركات الرئيسـية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2023 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والبرازيل وكندا وكازاخسـتان وغويانا. بينما يتوقع انخفاض الإمدادات من روسـيا في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن إنتاج النفط الصخري الأمريكي وصيانة الحقول غير المخطط لها في عام 2023.

ومن جانب آخر، يشـير "تقرير إنتاجية الحفر" الصـادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شـهر أبريل 2023 إلى توقع ارتفاع متوسـط إنتاج النفط الصـخري الأمريكي في المناطق السـبع الرئيسـية (Bakken، Eagle Ford ، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال الربع الثاني من عام 2023 لتصـل إلى نحو 9.328 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى فصلي محقق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 2007.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشـــير أحدث توقعات منظمة الدول المصـــدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 880 ألف ب/ي مقارنة بالربع الســـابق لتصل إلى حوالي 100.7 مليون ب/ي، متأثراً بتراجع نشاط الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية وسـط اسـتمرار مسـتوى التضـخم المرتفع، وضـعف المؤشـرات الاقتصـادية في الصـين مما يعزز من علامات تباطؤ الطلب المحلي على الرغم من رفع القيود المرتبطة بسـياسـة منع انتشـار فيروس كورونا، وضعف هوامش أرباح مصافي تكرير النفط – لا سيما في آسيا.

وبشـــكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023 بنحو 2.3 مليون ب/ي، أي بنســبة 2.3% مقارنة بالعام الســابق، ليصــل إلى نحو 101.9 مليون ب/ي، وهو نفس مســتوى التوقعات السـابقة. في هذا السـياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية خلال عام 2023 بنحو 70 ألف ب/ي، أي بنســبة 0.2% مقارنة بالعام الســابق، ليصــل إلى حوالي 46 مليون ب/ ي، مع اسـتحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا النمو. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية بحوالي 2.3 مليون ب/ي، أي بنسـبة 4.2% مقارنة بالعام السـابق، ليصـل إلى 55.9 مليون ب/ي، بدعم من الانتعاش الأفضل من المتوقع في أداء الاقتصاد الصيني.

تجدر الإشـــارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضـــعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشـكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصـاد العالمي، ومسـتويات التضـخم المرتفعة، والتوترات الجيوسـياسـية المتصـاعدة في شـرق أوروبا، والتحول المحتمل في سـياسـة الصـين بشـأن التعامل مع فيروس كورونا، وهو ما كان له دور رئيسـي في قرار دول أوبك+ الاسـتباقي بإجراء خفض إضـافي طوعي على انتاجها خلال الفترة (مايو 2023 – ديســمبر 2023) بمقدار حوالي 1.7 مليون ب/ي، في جهد مستمر ودؤوب لتوفير استقرار مستدام لسوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)